الجـــزء الثالـث

عالـم بـــلا فقـــر

- الفصل الثامن : توسيع نطاق السوق
- الفصل التاسع : تكنولوجيا المعلومات والعولمة فى عالم متغير
- الفصل العاشر: مخاطر الرخاء
- الفصل الحادى عشر: الفقر مكانه المتاحف

الفصل الثامن

توسيع نطاق السوق

منذ أواخر الثمانينيات وأنا أتحدث وأكتب عن «المشروعات الموجهه بالضمير الاجتماعى»، وعن إقامة شركات ذات أهداف اجتماعية واضحة سواء كانت تهدف لتحقيق الربح أو لا تهدف للربح. ولم تساورنى أبدًا أى رغبة فى تحقيق أى مكاسب شخصية، فأنا لم أنشئ أبدًا أى شركة تهدف لتحقيق الربح أكون أنا فيها المالك لكل الأسهم. ولكن الهدف الاجتماعى هو الذى يدفعنى لإقامة شركات الأعمال.

ومن واقع سفرياتى ولقاءاتى مع الناس فى جميع أنحاء العالم، أدرك أننى لست وحدى المؤمن بهذا. فأنا على يقين من رغبة الكثيرين فى إقامة الشركات ذات الأهداف الاجتماعية، إذا كانت تلك الشركات معروفة فى نظمهم الاقتصادية. والواقع أن عجز النظام الاقتصادى الحالى عن إشباع هذا الدافع الإنسانى الأساسى هو من أهم أوجه القصور فيه.

ولقد تمكنت خلال السنوات القليلة الماضية من صياغة فكرتى عن العمل الاجتماعى بشكل أكثر وضوحًا، وبدأت أتحدث عنها كلما استطعت. فقد ناقشت مفهوم الأعمال الاجتماعية فى محطات الراديو والتليفزيون، وفى المقابلات الصحفية، وفى جلسات المنتدى الاقتصادى الدولى، وفى التجمعات الخاصة التى تضم مستثمرين يبحثون عن طرق بناءة لاستثمار أموالهم، وفى

الاجتماعات المختلفة مثل مؤتمرات مؤسسة سكول Skoll حول التنظيم الاجتماعى والتى تُعقد بمدرسة «سعيد»(*) للأعمال بجامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة.

وقد أدركت فى الوقت نفسه أهمية إقامة نموذج حى للعمل الاجتماعى لخلق أساس أقوى لأفكارى، الأمر الذى أدى إلى قرارنا بإقامة سلسلة من مستشفيات العيون كمشروع اجتماعى. وفى عام ٢٠٠٥، تقدمت أربعة من شركات جرامين وهى «جرامين بايابوزا بيكاش»، و«جرامين كاليان»، و«جرامين شاكتى»، وتقدمت جرامين للاتصالات لتصبح هى المستثمر الاجتماعى.

وقد قمنا بإنشاء مؤسستين لإدارة هذا المشروع الجديد، الأولى هى شركة جرامين تراست الصحية GHT، وهى شركة لا تهدف الربح، والثانية هى شركة جرامين لخدمات الرعاية الصحية GHS، وهى شركة تسعى لتحقيق الربح. وتقوم شركات جرامين بالاستثمار مباشرة فى الثانية، بينما تقدم الاعتمادات المالية من المتبرعين والمستثمرين الآخرين إلى الشركة الأولى، والتى تقوم بدورها بتمويل جرامين لخدمات الرعاية الصحية لإقامة مزيد من المستشفيات.

وقد كنا نتلقى الزيارات فى كل شهر من مئات الشباب من جميع أنحاء العالم. وفى الوقت الذى بدأت فيه مخططاتنا لهذه الشراكة الجديدة فى التبلور، زارنا توم بيفان Tom Bevan وميلا سوندى Milla Sunde وكانا قد تعارفا أثناء دراستهما لكتابة الأغانى فى معهد ليفربول لفنون الأداء فى إنجلترا، وأسسا معًا فرقة الأطفال الخضر الموسيقية، والتى أصبحت أساس مشوارهما الفنى المثير فى مجال موسيقى البوب. فكانت ميلا (وهى من النرويج) هى المغنى الرئيسى للفرقة، أما توم فهو كاتب الأغانى وعازف البيانو وهو من بريطانيا.

(*) نشأت مدرسة «سعيد» للأعمال بجامعة أكسفورد فى عام ١٩٩٦، وهى من أحدث كليات إدارة الأعمال الأوروبية عهدا، وتشتهر بتعليمها الإبداعى والخلاق فى مجال إدارة الأعمال، كما تتميز مدرسة «سعيد» بتنوع مجالات أبحاثها العلمية؛ حيث تشمل مجالات المحاسبة والتمويل والتسويق والسلوك التنظيمى وعلوم وتكنولوجيا الإدارة وغيرها. وتندرج تحتها عدة مراكز بحثية متخصصة فى مجالات بحثية متنوعة، منها مركز «سكول» للتنظيم الاجتماعى.

وعندما زار توم وميلا بنك جرامين فى عام ٢٠٠٦ ، أحبا الناس ومعالم البلد فى بنجلاديش كثيراً . حتى إن توم كتب أغنية بعنوان «اسمعنى الآن»، وهى تروى قصة أحد المقترضين من بنك جرامين كانا قد قضيا معه بعض الوقت فى إحدى قرى بنجلاديش . كما قاما بزيارة ثانية لبنجلاديش فى العام نفسه لتصوير الفيديو الخاص بالأغنية، والتى يمكن الاستماع إليها على اليوتيوب وغيرها من مواقع شبكة الإنترنت .

كما تأثر توم، وميلا أيضًا بفكرة العمل الاجتماعى؛ حيث قررت ميلا التبرع لشركة جرامين للرعاية الصحية بقيمة التكلفة الكاملة لأول مستشفى لرعاية العيون، وذلك من الأموال الواقعة تحت تصرف مؤسستها «مؤسسة الأطفال الخضر» . كما سوف يتبرعان هى وتوم أيضًا بكامل عائد مبيعات الفيديولصالح بناء المزيد من مستشفيات العيون، والتى تتكلف الواحدة منها نحو المليون دولار .

وسوف تقام مستشفيات العيون على أساس خطة يمكن أن تصبح أبسط أشكال الخطط وأكثرها شعبية فى مجال الأعمال الاجتماعية . وسوف تتبع المستشفيات سياسة تعدد الأسعار، وذلك حتى يصبح المشروع قادراً على تحقيق الاستدامة وليتمكن فى الوقت نفسه من تحقيق هدفه الاجتماعى المتمثل فى تقديم خدمة رعاية العيون للفقراء . بحيث يحصل من المرضى القادرين على تكاليف العلاج، (مثل عملية إزالة المياه البيضاء) مقابل سعر السوق، ويحصل من الفقراء على أسعار مخفضة أو مقابل رمزى . وهكذا تستخدم الأرباح التى تتحقق من تحصيل سعر السوق من بعض الفئات فى دعم الخدمات المقدمة للفقراء . ويمكن أن يطبق هذا النوع من سياسة تعدد الأسعار فى الكثير من الأعمال الاجتماعية .

كما ظهرت فرصة أخرى لإقامة مشروع اجتماعى آخر عند لقائى مع رئيس مجلس إدارة مجموعة دانون فرانك ريبو، فى أكتوبر ٢٠٠٥ . وكما أوضحت سابقًا فقد بدأت شركة جرامين دانون عملها فى أوائل عام ٢٠٠٧ لتصبح بذلك أول مشروع اجتماعى ينفذ على أرض الواقع . كما سيتم افتتاح أول مستشفى

للعيون فى أواخر عام ٢٠٠٧ . وأتمنى أن نستمر فى التوسع فى هذين المشروعين الاجتماعيين داخل وخارج بنجلاديش .

وبالإضافة إلى ذلك قامت مؤسسة جرامين بإطلاق مشروعين اجتماعيين جديدين فى عام ٢٠٠٧ . الأول شركة مالية هى «جرامين الهند لرأس المال» ، والتى تم إنشاؤها بالمشاركة مع سيتى بنك الهند وبنك ICICI وذلك بهدف تسهيل دخول سوق رأس المال المحلى لمؤسسات الائتمان الصغير الهندية ، واتفق ملاك تلك الشركة على ألا يتقاضوا أية أرباح مقابل استثماراتهم .

أما الشركة الثانية فهى جرامين جميل بان أراب للائتمان الصغير ، وهى شركة مالية أخرى أُنشئت بالمشاركة مع مجموعة عبد اللطيف جميل السعودية ، وهى تهدف إلى الحد من الفقر فى العالم العربى من خلال سبل الائتمان الصغير . وتقدم الشركة مجموعة من السلع والخدمات المخصصة لمؤسسات الائتمان الصغير ، بما فى ذلك خدمة المساعدة فى التمويل . وبدلاً من توزيع الأرباح على حملة الأسهم ستقوم الشركة بإعادة استثمار تلك الأرباح لتوسيع نطاق الشركة والوصول بخدماتها إلى عدد أكبر من المؤسسات .

وفى المستقبل ومع تحقيقنا مزيداً من التقدم ، أتمنى أن استمر فى إضافة مزيد من المشروعات الاجتماعية إلى قائمة شركات جرامين . والأهم من ذلك أننى أتوقع من المؤسسات الأخرى أن تبدأ فى إقامة مشروعاتها الاجتماعية الخاصة بها ، بعد أن يعمل نشر هذا الكتاب على الوصول بفكرة المشروع الاجتماعى إلى ضمائر قاعدة أكبر من الناس فى مختلف أنحاء العالم .

من سوف يستثمر فى المشروعات الاجتماعية؟

أحد الأسئلة التى أتلقاها دائمًا عندما أقوم بشرح فكرة العمل الاجتماعى ، هو «من أين سيأتى التمويل الخاص بالمشروعات الاجتماعية؟»

ولعل السبب فى طرح هذا السؤال يرجع أساسًا لوجود شكوك حول الدافع الذى يدفع أى مستثمر إلى إقامة مشروع اجتماعى. فلماذا يقوم أى شخص فى كامل قواه العقلية باستثمار أمواله التى تكبد فى جمعها الكثير من المشقة، فى مشروع ليس له أى عائد مادى؟

والواقع أن هذا السؤال يبدو منطقيًا بالنسبة لى. غير أنى أجد من الناس من يقوم بأعمال أكثر جنونا وغرابة، فأجد من يتبرعون بأموالهم التى تحملوا المشاق الكثيرة فى جمعها لدعم المؤسسات الخيرية وإنشاء مؤسسات جديدة! فالناس يتبرعون بالملايين كل سنة، لتبلغ إجمالى قيمة هذا النوع من التبرعات عدة مليارات من الدولارات. فإذا ما قارنا هذا السلوك «المجنون» «بجنون» الاستثمار فى الأعمال الاجتماعية، فإن توجيه الأموال للمشروعات الاجتماعية يبدو أكثر عقلانية وحكمة. لأن أى فرد عندما يستثمر فى المشروع الاجتماعى فإنه سيسترد أمواله فى نهاية المطاف، كما أنه سيحتفظ بملكية الشركة التى ستغطى نفقاتها باستخدام عائدها. لذا فإن تبرعات الأفراد ممن يسعون إلى جعل العالم مكانًا أفضل ستمثل مصدرًا أساسيًا لتمويل المشروعات الاجتماعية ولا مبرر للشك فى ذلك.

كما أن هناك مصدر آخر جاهز للتمويل. فقد قال لى رئيس إحدى المؤسسات الكبرى مؤخرًا «لقد جمعنا مبالغ تصل إلى نحو مليار دولار وهى فى زيادة مستمرة كل سنة، غير أننا لا نجد مشروعات جيدة وجذابة بما يكفى لنمدها بالتمويل. فهل يمكنك أن ترشح لنا بعض المشروعات لندعمها؟» وقد سمعت أسئلة مشابهة من العديد من مسئولى المؤسسات الأخرى على مدار السنوات السابقة.

وفى كل الأحوال كانت إجابتى السريعة هى «لماذا لا تستثمرون أموالكم فى المشروعات الاجتماعية؟ بحيث يظل بإمكانكم إعادة استخدام المال فى المستقبل إذا أردتم. كما يمكنكم التبرع بالمال لمؤسسة لا تهدف لتحقيق الربح وتتخصص فى إقامة المشروعات الاجتماعية مثلما فعلت مؤسسة الأطفال الخضر من خلال

شركة جرامين للرعاية الصحية. اسألوا عن العروض المتاحة، وستجدون العديد من الأفكار المذهلة والمبتكرة. فهناك الكثير مما يمكنكم عمله باستخدام المليار دولار الذى تتحدثون عنه».

وعندما تعتبر المؤسسات أن الأعمال الاجتماعية هدف جدير بالدعم، تتسع فرص إقامة تلك المشروعات بلا حدود. فالائتمان الصغير يمكن أن يصبح مشروعًا اجتماعيًا شديد الجاذبية. كما أن الرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والمعالجة البيئية وتوفير الغذاء للفقراء وغيرها تعتبر كلها من المجالات التى تصلح لإقامة مشروعات اجتماعية.

كما يمكن أيضا أن تصبح المؤسسات مصدراً عظيمًا لتمويل الأعمال الاجتماعية. وكذلك الحال بالنسبة للجهات المانحة سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، فيمكنها إنشاء صناديق لتمويل الأعمال الاجتماعية فى الدول المتلقية للتمويل، وذلك لتقديم مساهمات فى رأس المال وقروض للمشروعات الاجتماعية. كما أن البنك الدولى وبنوك التنمية الإقليمية (مثل بنك التنمية الآسيوية، وبنك التنمية الإفريقية، وبنك الإنتر أمريكان) يمكنها أن تفتح خطوط إقراض جديدة للمشروعات الاجتماعية. ويمكنهم فى ذلك أن يفرضوا نفس الشروط التى يفرضونها على الحكومات، وذلك عند قيام تلك المشروعات الاجتماعية بالاستثمار فى ذات المجالات التى تقترض الحكومات من أجل الاستثمار فيها، مثل مجالات البنية الأساسية والطاقة المتجددة والصحة والتعليم والائتمان الصغير وغيرها، وذلك بشرط تشغيل تلك المشروعات كمشروعات اجتماعية.

وبالإضافة إلى هذا يمكن لمؤسسات الإقراض التجارى أن تصبح مصدراً من مصادر تمويل المشروعات الاجتماعية. فحيث أن المشروعات الاجتماعية قادرة على تحقيق الاستدامة الذاتية مثلها فى ذلك مثل الشركات التى تهدف لتعظيم الربح، فإن مؤسسات الإقراض التجارى لن تواجه أيه مشكلة فى إقراضها، كما سيعتبر هذا التمويل وسيلة جيدة للدعاية والإعلان للمؤسسات المقرضة.

وأخيراً يمكن إنشاء أنواع جديدة من المؤسسات المالية تتوافق مع احتياجات المشروعات الاجتماعية للتمويل، وتشمل هذه المؤسسات صناديق لرءوس أموال المشروعات الاجتماعية، وصناديق الاستثمار الاجتماعى، وبالطبع بورصة متكاملة للمشروعات الاجتماعية. وتعتبر كل واحدة من تلك المؤسسات آلية مستقلة لتعبئة رءوس أموال الأفراد والشركات لدعم الأعمال الاجتماعية. وتمتلك أسواق المال تاريخًا طويلاً من النجاح فى مجال تطوير الطرق الذكية لتمويل مختلف المشروعات، من قروض تجارية، وتوزيع للأسهم، وبيع السندات، والطرح الأولى للاكتتاب العام فى البورصة. والواقع أن بعض تلك الأساليب القائمة يمكن تطبيقها مباشرة فى مجال المشروعات الاجتماعية، بينما يحتاج البعض الآخر إلى إدخال بعض التعديلات عليه ليتناسب مع ما يفرضه المشروع الاجتماعى من تحديات. ويعتبر هذا المجال جديداً ومثيراً بالنسبة للعقول الخلاقة، وليس لدىّ أدنى شك فى أن المتخصصين ببورصة نيويورك وغيرها سيجدون كثيراً من المتعة فى محاولة التغلب على هذا التحدى الجديد.

تمويل جرامين دانون

لقد سعدت كثيراً بالحماس الذى قبل به فرانك ريبو رئيس مجلس إدارة دانون فكرة المشروع الاجتماعى، والسرعة التى قرر بها التعاون مع جرامين لإقامة شركة جرامين دانون. ولكن ريبو، مثله فى ذلك مثل رئيس مجلس إدارة أى شركة مساهمة عامة، لا يتخذ قرارات لشركته بالاستماع لصوت ضميره فقط ولكن عليه أن يأخذ فى اعتباره أيضًا أصوات حملة الأسهم. فحينما كان المشروع يمضى قدمًا بأقصى سرعته فى بنجلاديش، كانت إدارة دانون فى باريس تحاول البحث عن إجابة مناسبة للسؤال المحتوم الذى لا بد وأن يوجه لإدارة كل شركة مساهمة عامة تسعى لإقامة مشروع اجتماعى: كيف سندافع عن أنفسنا عندما يسألنا حملة الأسهم «كيف تجرءون على استثمار أموالنا فى مشروع لن يحقق لنا أى ربح؟ إنكم بذلك تخرقون شروط تعيينكم».

ومن حسن الحظ أن إدارة دانون كانت تخوض صراعًا مريرا مع هذا السؤال منذ فترة طويلة. وكثيرًا ما كان فرانك يذكر أعضاء فريق الإدارة فى دانون بالهدف من وراء عمل الشركة، مقتبسًا فى ذلك بعضًا من قول والده أنتونى ريبو فى تصريحه الشهير مخاطبًا زملاءه فى مجلس إدارة المؤتمر الفرنسى منذ أكثر من ثلاثين عامًا «لن يتسنى خلق قيمة اقتصادية مستدامة ما لم يصاحب ذلك تطوير للشخصية وخلق للقيم الإنسانية فى نفس الوقت». وقبل أن تبدأ جرامين دانون فى العمل، كان إيمانويل فابر يلعب دورًا رائدًا فى دانون فيما يتعلق بخلق توجه اجتماعى مناسب لعمل الشركة. فقد كان إيمانويل فابر يخوض ولمدة سنوات مناقشات وحوارات حول التحديات التى تواجه تمويل مشروع له أهداف اجتماعية، وكانت هذه المناقشات مع أصدقاء له من مديرى بعض أكبر صناديق المعاشات وصناديق الاستثمار فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، بالإضافة إلى المحللين الماليين والصحفيين. وقد اتفق الكثيرون من مديرى تلك الصناديق مع إيمانويل فى عدم ارتياحهم حيال رأسمالية العصر الحالى. ففى ظل الأوضاع العالمية السائدة استشعروا الحاجة الملحة لشكل جديد من المشروعات، قادر على التجاوب بشكل أفضل مع الاحتياجات الاجتماعية بدلاً من التركيز المطلق على تعظيم الأرباح فقط.

وعندما قص إيمانويل علىّ تلك الحوارات سعدت جدّا عندما أدركت أنه حتى القيادات فى أسواق المال العالمية تساورها الشكوك حول ما تقوم به. وقلت له «إننى أجد ذلك أمرًا مطمئنًا»، فضحك وقال «حسنًا، إن هذه الشكوك هى التى تبقينى على قيد الحياة. فأنا لم أتجاوز الأربعين بعد من عمرى، وأظن أنى مازالت شابًا بالقدر الذى يسمح لى بأن أغير العالم!»

أخبرنى إيمانويل أنه يحاول منذ عدة سنوات إيجاد حل لمعضلة التوصل إلى نموذج أعمال مختلط أو «مهجن». ثم خرج بفكرة جديدة وقدم ما يعرف فى عالم الأعمال بالحد الأدنى الثنائى أو الثلاثى، حيث تسعى المشروعات إلى تحقيق النجاح وفقًا لمقاييس اجتماعية وبيئية إلى جانب المقاييس المالية. فمفهوم إيمانويل

لنموذج الأعمال المختلط هو أن يحصل المستثمرون الواعون من أصحاب القضية على فرص استثمارية للحصول على قيمة اجتماعية مقابل النقود. وتتمثل المقايضة فى هذه الحالة فى موافقة المستثمر على وضع سقف على العائد الذى يحصل عليه من المشروع من تاريخ بدء التشغيل، فى مقابل سياسة متفق عليها للعائد الاجتماعى للشركة.

وقد أصيب إيمانويل بالإحباط عندما أخبرته أننى لا أؤمن بأى نموذج مختلط، ولا بنماذج الحد الأدنى الثنائى أو الثلاثى أو حتى الرباعى منها. فالشركات التى تتبنى هذه البرامج غالبًا ما تفعل ذلك فى محاولة يائسة من جانبها للتخفيف من إحساس أعضاء أجهزتها التنفيذية بالذنب، وكثيرًا ما يشعرونهم بعدم الارتياح إزاء حقيقة تخليهم عن اهتماماتهم الاجتماعية فى خضم العمل اليومى. بينما يروج البعض الآخر للنماذج المختلطة أو نماذج الحد الأدنى الثلاثى كوسيلة لتغطية مشروعاتهم الهادفة للربح بغطاء جذاب للعلاقات العامة.

ولكن يظل مصير مديرى الأعمال التجارية فى النهاية متعلقًا أساسًا بالإجابة على سؤال واحد: كم حققت لنا من الأرباح؟ وبعد أن تقدم إجابة مرضية على هذا السؤال يمكنك أن تحقق ما تشاء على الحد الأدنى الثانى والثالث أو الرابع. وسيسعد المساهمون كثيرًا بالاستماع إلى إنجازاتك فيما يتعلق بتلك الحدود الأخرى طالما قدمت لهم إجابة مرضية على السؤال الأول.

وعلى الرغم من هذا فإن سعى إيمانويل الطويل إلى تطوير النموذج المختلط أوصله إلى حل مرضى لتحدى إيجاد التمويل اللازم لجرامين دانون دون استنفار مساهمى الشركة. وكان الحل هو إقامة صندوق استثمار ذى مهمة خاصة، على أن يكون لمساهمى الشركة كامل الحرية فى المساهمة فى هذا الصندوق أو عدم المساهمة فيه، بشرط علمهم بما سيحصلون عليه وما لن يحصلوا عليه من تلك المساهمة.

صمم إيمانويل صندوق استثمار حمل اسمًا فرنسيًا هو شركة الاستثمار ذات رأس المال المتغير وصندوق دانون للمجتمعات المحلية. ويستثمر هذا الصندوق

٩٠٪ من أمواله فى أدوات سوق المال والتى تحقق معدل عائد سوقى متوقع . أما نسبة الـ ١٠٪ الباقية فستستثمر فى الأعمال الاجتماعية والتى لا تحقق أى عائد . لذا فإن أموال الصندوق مجتمعة ستحقق للمستثمرين عائداً مقارباً لعائد السوق، وفى ذات الوقت ستدعم أعمالاً تحقق منافع اجتماعية معينة للمحتاجين .

كان على إيمانويل أن يحصل على موافقة كل من السلطات التنظيمية الفرنسية والمسئولين المختصين فى البورصة الفرنسية . ونظراً لحداثة المفهوم فلم نكن على يقين من اجتيازنا لهذين الحاجزين . إلى أن كان اليوم الرابع عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٦ حيث أرسل إلىّ إيمانويل الرسالة الإلكترونية الآتية :

عزيزى يونس ؛

بعد أسبوعين من المناقشات المحتدمة تلقيت إشارة غير رسمية من رئيس الهيئة التنظيمية للبورصة الفرنسية بأن صندوق تنمية المشروعات الاجتماعية الذى اقترحناه . سيؤهل ليطرح كصندوق رئيسى فى سوق المال الفرنسية .

سيجدد الهدف الاجتماعى للصندوق مقدماً وبوضوح للمستثمرين، ولن يتجاوز العائد منه لحملة الأسهم اثنين إلى ثلاثة فى المائة، على أن تكون مخاطر انخفاضه محدودة وإمكانات ارتفاعه محدودة هى الأخرى . وبالتالى فسوف يعاد استثمار ٩٧٪ إلى ٩٨٪ من الأرباح . وسيستثمر الناس فى هذا المشروع لرغبتهم فى الارتباط بالمشروعات الاجتماعية التى يدعمها الصندوق والتى نعمل على إنشائها .

أما المساهمين فى دانون فسيتاح لهم خيار الحصول على عائد اجتماعى، يحصلون بموجبه من دانون على أسهم فى الصندوق بدلاً من النقود . وسيكون الصندوق مفتوحًا للجمهور، وسيتم تسويقه بواسطة أكبر المصارف الفرنسية وسيكون لأصحاب الأسهم حرية تداولها كل يوم .

وإذا ما نجحنا فى تأكيد الموافقات خلال الأشهر القليلة القادمة، نكون قد نجحنا فى إدراج مشروع اجتماعى فى بورصة رأسمالية رئيسية.

أتطلع إلى لقائك الأحد المقبل. . . . .

أطيب التمنيات؛

إيم

كنت ولا زلت فى غاية الحماس لصندوق دانون للمجتمعات المحلية كما صممه إيمانويل فابر. فهو شديد القرب من المفهوم الشامل للمشروع الاجتماعى الذى أقدمه فى هذا الكتاب. والواقع أنه كان سيتطابق مع هذا المفهوم إذا لم يكن هناك عائد سنوى على الإطلاق بدلاً من العائد المتواضع الذى وضعه إيمانويل والذى يتراوح بين ٢٪ و٣٪. وعلى كل حال فإن هذا الصندوق هو طريقة مبتكرة لتمويل المشروعات الاجتماعية من خلال سوق المال القائم، وهو ما يعد خطوة كبيرة باتجاه إقامة صناديق الاستثمار الاجتماعى فى المستقبل.

وفى الوقت الذى أكتب فيه هذه الكلمات الآن (فى منتصف عام ٢٠٠٧) أرى أننا تجاوزنا بالفعل الحاجزين التنظيمى والقانونى. وقد وافق مساهمو شركة دانون على صندوق الاستثمار الجديد فى الاجتماع السنوى للشركة فى باريس فى السادس والعشرين من إبريل عام ٢٠٠٧. وتعهدت المجموعة المصرفية كريدى أجريكول بإدارة الصندوق، والذى سوف يستمد مخصصات الاستثمار لديه من عدد من المجموعات، مثل المساهمين فى دانون وهم من المشجعين المتحمسين للمفهوم، وغيرهم من المستثمرين المؤسسيين مثل البنوك وصناديق المعاشات وشركات التأمين، والمستثمرين الأفراد من عامة الشعب الفرنسى.

ويتمثل الهدف الأولى للصندوق فى توفير ١٠٠ مليون يورو (أى ما يعادل ١٣٥ مليون دولار)، منها ٢٠ مليون يورو من مجموعة دانون. أما المساهمين فى دانون فسيكون لهم الحق فى استبدال العائد السنوى على أسهمهم بالاستثمار فى

صندوق المجتمعات. و بالإضافة إلى هذا فقد اختار أكثر من ٣٠٪ من موظفى دانون استثمار جزء من حصتهم من الأرباح فى الصندوق.

وسوف يستثمر الربح المتحقق للصندوق فى التوسع فى جرامين دانون فى مناطق مختلفة من بنجلاديش، وفى مشروعات اجتماعية أخرى لدانون فى دول نامية أخرى، وفى المشروعات الاجتماعية المقامة بواسطة منظمين مستقلين فى أى مكان حول العالم. وقد تلقى إيمانويل فابر خلال عدة أيام من الإعلان عن إطلاق الصندوق، كثيرا من الطلبات من هؤلاء المنظمين ممن يتوقون للتعرف على كيفية استغلال هذا المصدر الجديد لتمويل مشروعاتهم الاجتماعية. وقد بدأت بالفعل عملية تقييم المشروعات واختيار المستفيدين الجديرين بالحصول على التمويل.

وبهذا نكون قد أرسينا أحد أسس النظام الاقتصادى الجديد الذى يحتل فيه المشروع الاجتماعى مكانته الصحيحة جنبًا إلى جنب مع الأعمال الهادفة للربح. والواقع أن الاستجابة الفورية التى حصلنا عليها تؤكد على قناعتى بأن المشروع الاجتماعى هو فكرة جاءت فى أوانها الصحيح. فهو مفهوم سيطلق العنان للقدرات الإبداعية المكبوتة لدى الملايين من الناس حول العالم، ممن ظلوا لفترات طويلة يتوقون لاستغلال مواهبهم فى إيجاد الحلول لأكثر مشاكل عالمنا إلحاحًا، إلا أنه كانت تنقصهم دائما الشرعية المؤسسية لذلك.

مقاييس جديدة لتقييم المشروعات

يقدم صندوق دانون للمجتمعات دليلاً قويّا لمجموعة الابتكارات المتوقعة للمشروعات فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية. فبمجرد أن تبدأ الأعمال الاجتماعية فى الازدهار، سنرى تغيرا فى الأسواق الحرة القائمة الآن نتيجة لتحول نموذج السلوك الإنسانى الذى تمثله هذه الاسواق إلى نموذج آخر أكثر اتساعًا. وسوف يطالب الجيل الجديد من رجال الأعمال ممن تعكس شركاتهم القيم الإنسانية بإقامة هياكل مؤسسية جديدة تتناسب مع طبيعة الشركات

الجديدة. ولا يمكننا بالطبع الادعاء بالمعرفة المسبقة لتفاصيل التغيرات التى ستحدث، ولكن يمكن تصور جانب منها إلى درجة كبيرة.

فبادئ ذى بدء، ستأخذ المشروعات الاجتماعية مكانها جنبًا إلى جنب مع المشروعات الهادفة للربح كركائز أساسية لعالم الأعمال. وستعمل المشروعات الاجتماعية فى نفس الأسواق التى تعمل فيها المشروعات الهادفة للربح، وسوف تتنافس المشروعات الاجتماعية مع بعضها البعض ومع المشروعات الهادفة للربح من أجل الحصول على حصة أكبر من السوق. وسيعتاد المستهلكون على الاختيار بين المشروعات الاجتماعية وتلك الهادفة للربح عند شرائهم لمستلزماتهم. وسيبنون اختياراتهم فى أغلب الأحوال على معايير تقليدية مثل السعر والجودة ومدى توافر السلعة وتفضيلهم للعلامات التجارية المختلفة وغيرها. وفى أحيان أخرى قد يفضل المستهلكون التعامل مع المشروعات الاجتماعية لرغبتهم فى دعم النفع الاجتماعى الذى يتحقق من تلك المعاملة، ومن المحتمل جدّا أن يصبح دعم القيم الاجتماعية جزءًا معتادًا من المعادلة التى يتخذ المشترون قراراتهم الشرائية على أساسها.

والواقع أن هذه الظاهرة ملموسة بالفعل فى عالم الأعمال اليوم، فكثير من الشركات التى تتبنى شعار المسئولية الاجتماعية فى عملها تخاطب ضمائر المستهلكين بالتزاماتهم الاجتماعية كجزء من برامجهم التسويقية. فنرى مثلا أن منتجى الملابس الذين يدفعون أجورًا أعلى من المتوسط ويتحملون تكلفة عدم اللجوء إلى عمالة الأطفال يستغلون تلك الممارسات المتعلقة بالعمالة للدعاية لأنفسهم. كما أن منتجى الأغذية المنتجة عضويًا يستغلون أن طرق إنتاجهم أفضل للبيئة وأرفق بالحيوانات، وأكثر دعمًا لجماعات المزارعين المحليين عندما يخططون برامج الترويج لمنتجاتهم، هذا إلى جانب كون منتجاتهم ذات فائدة غذائية أكبر وأفضل من الناحية الصحية. وهناك من الدلائل ما يؤيد استجابة المستهلكين إيجابيًا لتلك المؤثرات.

ولكن هناك مشكلة واحدة تظل قائمة فيما يتعلق بالتسويق على أساس المسئولية الاجتماعية فى النظام الاقتصادى الحالى، ألا وهى غياب أى نظام

معروف لتقييم واختبار وإلزام المشروعات بتطبيق ما تعلنه من معايير اجتماعية. فكيف يمكن للمستهلكين فى أمريكا مثلا التأكد أن منتج الملابس لا يسىء استغلال العمال فى مصنع بعيد فى دول الإكوادور وكينيا وبنجلاديش؟ وكيف يمكن لهم التأكد أن ما يشترونه من لحوم ودواجن قد تم إنتاجها بطرق آمنة رحيمة إنسانية وصديقة للبيئة؟ إن المعايير فى هذا المجال غير واضحة ويصعب التأكد من تطبيقها، ولا يزال المستهلك يحكم على السلعة بالاعتماد على أقوال المنتجين، وحملات التسويق والإعلان، وتصريحات مجموعات المستهلكين، والمقالات المنشورة فى الصحف، وهى كلها مصادر قد لا تكون كاملة المصداقية.

ومن شأن وجود سوق للمشروعات الاجتماعية أن يخضع تلك الأقوال والتصريحات لدرجة أكبر من التدقيق، لأن الأمر سيتطلب مشاركة كل من المنتجين والمستهلكين. ولأن المستثمر يتنازل تمامًا عن أى عائد مادى، فإنه سوف يصر على التأكد من تحقق الهدف الاجتماعى للمشروع. وبنفس الطريقة فإن جمهور المستهلكين ممن يناصرون شركة ما للدور الذى تلعبه فى تخفيض الفقر أو الحد من تلوث البيئة أو غيرها من المنافع الاجتماعية، سيطالبون بأدلة دامغة على تحقيق تلك الأهداف.

كما ستظهر الحاجة إلى إقامة شركات الاعتماد والمتابعة، إن عاجلاً أو آجلاً، وذلك لمتابعة تحقيق المشروعات الاجتماعية لأهدافها، ويمكن أن تكون شركات الاعتماد والمتابعة هى الأخرى مشروعات اجتماعية. وسيكون على المشروعات الاجتماعية أن تحصل على شهادة الاعتماد فى مجالين أساسيين، الأول هو المجال المالى وذلك للتأكد من اتباع الشركة للأسس والمعايير المالية المحددة من جانب مجتمع المشروعات الاجتماعية. والثانى هو المجال الاجتماعى، وذلك للتحقق من دقة تقارير الشركة ودرجة تحقيقها لأهدافها الاجتماعية واتباعها للخطوط الإرشادية المحددة لها. ويحق للمشروعات المجازة من هيئات الاعتماد القائدة أن تضع على منتجها شعارًا أو ختمًا كدليل على تمتعهم بتصديق من مجلس الاعتماد. كما يمكن إقامة هيئات تقييم متخصصة لتقييم الجوانب

المختلفة للمشروع الاجتماعى، مثل الالتزام بالمعايير الخاصة بالعمالة، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، والممارسات العادلة فى اختيار الموردين والذين يمثلون المجتمعات المحلية.

ولعل أهم ما علينا تذكره هو حاجة المشروع الاجتماعى لأن يدار بطريقة جيدة جدا، وأن تكون له أهداف واضحة ومحددة، ومقاييس واقعية لمستوى النجاح، بالإضافة إلى المتابعة الداخلية والخارجية المستمرة. وبمرور الوقت سيتم توحيد الإجراءات والمصطلحات والممارسات المحاسبية الخاصة بالمشروعات الاجتماعية، مثلما تعارف الجميع الآن على الممارسات المحاسبية المقبولة بالنسبة للمشروعات الهادفة للربح.

إن إنشاء بنية أساسية تنظيمية ومعلوماتية عالمية للمشروعات الاجتماعية يمكن أن يبدو فى الوقت الحاضر حلمًا بعيد المنال، وربما غير واقعى. ولكننا فى حقيقة الأمر محظوظين لوجود أساس جيد نبدأ منه، فمعظم الأسس معدة سابقًا للاستخدام فى مجالات أخرى مثل المتابعة البيئية مثلا فقد ولدت هذه الأسس تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، وائتلاف الاقتصادات المسئولة بيئيًا CERES والمعروف بمبادرة الإبلاغ العالمية GRI(*)، والتى تطبق نظامًا معروفًا وواسع الاستخدام لقياس ومتابعة أداء الشركات فيما يتعلق بأهدافها الاجتماعية والبيئية. لذا فإن GRI تعتبر نموذجًا أوليًا لنظام التقييم المطلوب للمشروعات الاجتماعية.

(*) نشأت مبادرة الإبلاغ العالمية فى عام ١٩٩٧ تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEPوبمبادرة من ائتلاف الاقتصادات المسئولة بيئيا CERES وتضع المبادرة معايير للشركات لتتبعها فى إعدادها لتقارير الاستدامة والتى تفصح فيها عن أدائها الاقتصادى والبيئى والاجتماعى. وتستهدف تلك المبادرة تحويل عملية تقديم تلك التقارير إلى مسألة روتينية لتصبح مثل تقارير الأداء المالى، وتعتبر القواعد الإرشادية التى حددتها مبادرة الإبلاغ العالمية أكثر الأُطر العالمية شهرة فى مجال إعداد التقارير، وأوسعها استخداما. حيث تستخدمها أكثر من ١٠٠٠ منظمة من ٦٠ دولة مختلفة لإعداد تقاريرها عن الاستدامة، وتشمل هذه المنظمات شركات أعمال كبرى ومؤسسات عامة وشركات صغيرة ومنظمات غير حكومية ومجموعات صناعية وغيرها.

وقد أعلنت الخطوط الاسترشادية لنظام GRI رسميًا فى القمة العالمية للتنمية المستدامة فى جوهانسبرج بجنوب إفريقيا فى عام ٢٠٠٢ و تعود فكرة نظام الإبلاغ العالمى إلى ائتلاف الاقتصادات المسئولة بيئيًا فى عام ١٩٩٧، وهو الائتلاف الذى يضم عددًا من مجموعات المستثمرين وصناديق الاستثمار المسئولة بيئيًا، وهناك ما يزيد عن ٢٠٠ من تلك الصناديق، تبلغ أصولها مجتمعة نحو ١٧٩ مليار دولار. وقد كانت معظم تلك الصناديق تستخدم نظمًا محلية مختلفة لقياس ممارسات الأعمال المستدامة. وبهدف توفير الوقت والجهد، اتفقت هذه الصناديق فيما بينها على مجموعة مشتركة من البروتوكولات العالمية، وكانت مبادرة الإبلاغ العالمى نتاج هذه المساعى. واليوم تصدر أكثر من ٣٠٠٠ شركة تقارير دورية عن مسئولياتها الاجتماعية والبيئية، من بينها أكثر من ٧٠٠ شركة تستعين فى كتابة تلك التقارير بالخطوط الاسترشادية التى وضعتها مبادرة الإبلاغ العالمية.

وإلى جانب هذا، بذلت كثير من الجهود الأخرى من أجل إنشاء نظام لقياس ومتابعة الأداء الاجتماعى للمشروعات الهادفة للربح. فقد قامت شركة «أسيت ٤ ـ Asset 4»، وهى شركة أبحاث متخصصة بوضع مجموعة مكونة من أكثر من ٢٥٠ مؤشر مالى إضافى، تقوم بواسطتها بمتابعة نحو ١٥٠٠ شركة بالنيابة عن العملاء من المستثمرين المؤسسيين. ولكل شركة تقوم بمتابعتها تصنيفًا اقتصاديًا، وتصنيفًا بيئيًا، وتصنيفًا اجتماعيًا، وتصنيفًا للحوكمة. ويقيّم الأخير عمليات صنع القرار فى الشركة وما إذا كانت تضمن السلوك المسئول للشركة.

وفى إبريل من عام ٢٠٠٧، كشفت مجلة «فاست كومبانى ـ Fast Company» عن أول تقييماتها للأثر البشرى والأرباح HIP، وهو أول تصنيف منهجى للشركات على أساس الأداء الاجتماعى والبيئى والمالى. وقد صمم كل من تقييم «أسيت ٤» وتقييم الأثر البشرى والأرباح ليناسب احتياجات المستثمرين الهادفين لتحقيق الربح ممن يبحثون عن الشركات الناجحة اقتصاديًا والمسئولة اجتماعيًا فى نفس الوقت للاستثمار فيها.

ومن الممكن أن تستفيد عملية وضع نظم موضوعية وموحدة لقياس الأثر الاجتماعى فى إطار أهداف المشروعات الاجتماعية، من منهجيات التقييم المستخدمة للمشروعات الهادفة للربح. ولكن يظل علينا أن نصمم نظامًا لمتابعة المشروعات الاجتماعية بشكل مستقل. ففى حالة المشروعات الهادفة للربح، يكون النفع الاجتماعى منتجًا ثانويًا، لا بد أن تتسق عملية قياسه مع وجود الهدف الرئيسى وهو الربح. أما فى حالة المشروعات الاجتماعية فإن النفع الاجتماعى هو الهدف الرئيسى، بينما تعتبر الأرباح جزءًا من إستراتيچية الشركة للإدارة المالية الحكيمة. وعلى هذا فلا بد أن تتناسب منهجية قياس الأثر الاجتماعى فى حالة المشروع الاجتماعى مع هدف المشروع.

الضرائب والأمور التنظيمية

من المتوقع أن تطلب المشروعات الاجتماعية مع نموها المتزايد مزايا ضريبية من الحكومة لتيسير عملهم والوصول به إلى عدد أكبر من الناس. وهذه مطالب شرعية بكل تأكيد. فإذا كان المشروع الاجتماعى يقدم الرعاية الصحية للفقراء بأسعار مخفضة، فلماذا لا يعفى من الضرائب مثله فى ذلك مثل المؤسسات التى لا تهدف للربح؟ إن الأموال التى سيعفى المشروع من دفعها فى صورة ضرائب سوف يستخدمها فى توفير الرعاية الصحية لمزيد من الفقراء، وهو ما سيرفع عن كاهل دافعى الضرائب جزءًا من عبء تلبية احتياجات الفقراء بنفس مقدار الإعفاء الضريبى الممنوح للمشروعات الاجتماعية.

ويتعين على الحكومات تطوير معاييرها الخاصة لتحديد الشروط التى تمنح بموجبها أنواعًا محددة من المزايا الضريبية للمشروعات الاجتماعية، وذلك منعًا لحدوث أى لبس أو خلافات. ويمكن للحكومة تشجيع المشروعات والأفراد والمؤسسات على إقامة المشروعات الاجتماعية وتطوير ابتكارات مفيدة فى هذا القطاع باستخدام السياسات الضريبية المناسبة.

وعندما تقتنع الحكومة بأن الدور الذى تقوم به المشروعات الاجتماعية هو فى الأساس جزء من دورها، فسيصبح تشجيع المشروعات الاجتماعية من خلال المزايا الضريبية أمرًا منطقيًا من الناحية الاقتصادية. حيث يبدو طبيعيًا أن تحصل المشروعات الاجتماعية على معاملة ضريبية تفضيلية كمكافأة على تخفيف العبء الواقع على عاتق دافعى الضرائب. وفى هذه الحالة يمكن اعتبار الاستثمار فى المشروعات الاجتماعية بمثابة تبرع لمؤسسة خيرية معفاة من الضرائب، وبالتالى يعفى هذا الاستثمار من الضريبة على الدخل. ومرة أخرى نكون قد خدمنا الهدف الأساسى من تشجيع إقامة ودعم المشروعات الاجتماعية.

وربما يرى البعض أن من الظلم أن نطالب المشروعات الهادفة للربح والمحملة بعبء الضرائب بمنافسة المشروعات الاجتماعية المعفاة. وهذا صحيح، ولكن بشرط عدم إمكانية تحول المشروعات من أحد الجانبين إلى الآخر. وفى تصورى أنه لن تكون هناك أية قيود على مثل هذا التحول. فالمشروع الهادف للربح الراغب فى تطبيق الشرط المميز للمشروع الاجتماعى بالتنازل عن توزيع الأرباح على المساهمين وتكريس نفسه لتحقيق منفعة اجتماعية، لن يواجه أى مشكلة فى التحول إلى مشروع اجتماعى. وهذا هو الرد على حجة المنافسة غير العادلة: إذا كنت غير قادر على منافسة المشروعات الاجتماعية، فانضم إليهم وكن واحدًا منهم!

وعلى أية حال، فإن إقامة المشروعات الاجتماعية ليست رهنًا بإعفاء الحكومة لها من الضرائب أو عدمه. فالناس سيقبلون على إقامة المشروعات الاجتماعية لإشباع رغبتهم الداخلية بالوصول إلى عالم أفضل. أما السياسة الضريبية المشجعة فسيقتصر دورها على تيسير عمل المشروعات الاجتماعية وتشجيع المزيد من الاستثمار فيها. ولكن وجود هيكل أساسى للسياسة الضريبية بالنسبة للمشروعات الاجتماعية يكتسب أهميته من منظور آخر. فقوانين الضرائب ستخلق مناخًا تنظيميًا للمشروعات الاجتماعية يتسم بالمصداقية. وعندما نشرع فى تصميم أى سياسة ضريبية لا بد أن نضع تعريفات واضحة للمفاهيم

الأساسية، مثل ما هى الأعمال الاجتماعية؟ ما هى الأنشطة التى إذا مارستها أى منظمة لا تصبح مشروعًا اجتماعيًا؟ ما هى الخطوات التى يجب على المشروعات الهادفة للربح اتخاذها إذا ما أرادات التحول إلى مشروعات اجتماعية؟ ما هى الخصائص التنظيمية والمالية المحددة التى تميز المنظمات التى لا تهدف للربح عن المشروعات الاجتماعية؟.

إن وجود مجموعة من تعريفات الأعمال الاجتماعية الواضحة والتى تتمتع بقوة تنفيذية حكومية، من شأنه أن يمنع رجال الأعمال عديمى الضمير وضعاف النفوس من ابتداع أعمال اجتماعية وهمية لخداع المستثمرين والمستهلكين. وإحدى الطرق التى يحاول بها هؤلاء خداع المستثمرين، تكمن فى ادعاء تحقيق أحد المشروعات لمنافع اجتماعية على غير الحقيقة. فالشركة التى لا تقدم أى شىء لخدمة البيئة يمكنها على الرغم من ذلك أن تخلق لنفسها صورة تظهر فيها كبطل فى مجال الأعمال صديقة البيئة، وذلك من خلال الحملات الإعلامية الماهرة والخادعة فى نفس الوقت. وهى بذلك تضلل الأبرياء من المستثمرين. لذا فإن تطوير الوسائل والمنهجيات المؤسسية التى تكفل مصداقية تقييم الأثر للمشروعات الاجتماعية هو أمر حيوى لنجاح مفهوم المشروع الاجتماعى. كما أن دور الهيئات المستقلة فى إعداد دراسات الأثر البيئى وتصميم منهجيات التقييم الداخلى أمر على جانب كبير من الأهمية. إضافة إلى أن إتاحة هذه الدراسات للجميع من خلال الإنترنت سيساعد كثيراً فى القضاء على المزاعم الزائفة.

وتمثل مشكلة التوصيل الخاطئ للسلعة أو الخدمة المنتجة أحد التحديات التى يتعين على حركة العمل الاجتماعى التعامل معها. وتظهر عندما تصل السلعة أو الخدمة الموجهة أساسًا لمساعدة من يقعون فى قاعدة الهرم الاجتماعى والاقتصادى إلى الطبقة المتوسطة والثرية بدلاً من الفئات المستهدفة، وهو ما يعنى أن تضحيات المستثمرين تذهب فى النهاية إلى أماكن غير مقصودة. فمثلا صمم زبادى جرامين دانون لمساعدة أطفال قرى بنجلاديش ممن يعانون سوء التغذية. وإذا وصل هذا الزبادى إلى الأغنياء بدلاً من الفقراء نتيجة للفساد أو نتيجة لفشل

نظام التسويق فى الشركة، فقد يدمر هذا فكرة جرامين دانون كمشروع اجتماعى بالكامل.

لقد واجهنا هذه المشكلة عند تصميم برامج الائتمان الصغير فى بنك جرامين، والذى يستهدف بصفة أساسية أفقر نساء بنجلاديش. وكانت إحدى الطرق التى واجهنا بها هذه المشكلة هى التأكد من أن الموظفين الإداريين وموظفى التسويق ينغمرون بشدة فى المجتمعات المحلية التى يخدمونها، من أن لديهم القدرة على وضع الطلب على خدمات البنك فى إطار اجتماعى واقتصادى معين.

على سبيل المثال، قد تحاول سيدة ميسورة الحال، فى بعض الحالات النادرة، الانضمام إلى مجموعة بنك جرامين والحصول على قرض مخصص أساسًا للسيدات الفقيرات، فى هذه الحالة فإن طاقمنا المدرب جيدًا للتعامل مع مثل هذه الحالات، يتولى حل المشكلة. وحيث أننا نجرى كل مناقشاتنا فى منازل المقترضين المحتملين، فإننا نقوم بزيارة منزل هذه السيدة الميسورة الحال، ثم نخبرها كم هى محظوظة، وأوفر حظًا من كثيرين غيرها فى القرية ممن هم فى وضع اقتصادى أسوأ. وبوجه عام فإن المتقدمة لطلب الاقتراض غالبًا ما تتفق مع هذه الملاحظة.

ولا نكتفى بهذا بل نطلب من تلك السيدة مساعدتنا فى تحديد النساء المعوزين فى المناطق المجاورة لها. وفى معظم الأحيان، نجد أنها تأخذ هذه المهمة على محمل الجد وتقودنا للنساء اللاتى يعشن فى وضع اقتصادى بائس. وفى النهاية لا تستاء السيدة من عدم منحنا إياها القرض. بل على العكس، تسعد بمساعدتها لجاراتها الأكثر فقرًا على أن يصبحن عضوات فى بنك جرامين. فالدور الإيجابى الذى تلعبه كقائدة لأقرانها يرفع من تقديرها لذاتها كما يحسن من وضعها فى المجتمع.

ويعتمد بنك جرامين أيضًا على نظام تعدد الأسعار كوسيلة لضمان وصول المنافع الاقتصادية إلى مستحقيها؛ حيث نفرض سعر فائدة غير مدعم يقدر بـ٢٠٪ على المقترضين العاديين. بينما شرعنا مؤخرًا فى خدمة فئة أخرى من المقترضين

وهم المتسولون، حيث يحصلون على قروض بدون فائدة، أى مدعمة بنسبة ١٠٠٪. ولا نواجه أى مشكلة فى الفصل بين هاتين الفئتين، وفى فصل كليهما عن سوق الائتمان الأوسع.

ومن الواضح أن الظروف الاجتماعية تختلف باختلاف الدول حول العالم. لذا فإن وسائل تقييم الاحتياجات الاقتصادية للأفراد تصمم بما يتناسب مع الظروف المحلية. فإذاكان هناك شخص يدير مشروعًا للائتمان الصغير فى دولة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، فيمكن الاعتماد على صورة من إقرار ضريبة الدخل فى العام السابق للتحقق من استحقاق هذا المقترض لقرض مدعم، وهى عملية تشبه ما تقوم به الأسر فى حالة التقدم بطلب قرض للدراسة أو للإسكان منخفض التكلفة. ولكننا قد نحتاج إلى تطبيق طرق مختلفة فى مجتمعات أخرى.

فتصميم المشروع الاجتماعى إذن يتطلب قدرًا كبيرًا من الإبداع للفصل بشكل فعال بين الاسواق المتعددة. الأمر الذى يمكن تحقيقه فى بعض الأحيان من خلال طرق التغليف والتسعير، والتى يمكن من خلالها تغيير شكل المنتج بشكل ملموس باختلاف السوق المستهدف. فمعظم أفراد الطبقة المتوسطة والثرية يشعرون بعدم الارتياح إزاء شراء المنتجات التى يظهر جليًا من طريقة تغليفها وتصميمها أنها موجهة للفقراء. لأنهم يشعرون عندئذ أنهم يأخذون السلع المخصصة لمساعدة من هم أقل حظًا بغير حق، كما أنهم يجدون فى شرائهم لتلك المنتجات تقليلاً من وضعهم الاجتماعى.

ويمكن فى حالات أخرى فصل الأسواق بواسطة المكان وطريقة البيع. فعند تصميم مشروع جرامين دانون قررنا إقامة أول مصانعنا لإنتاج الزبادى فى منطقة ريفية نائية، حتى يصل منتجنا شوكتى دوى إلى الفقراء أولاً، وذلك بدلاً من أن يطرح فى أسواق العاصمة داكا. كما تقوم المقترضات المحليات (سيدات جرامين) ببيع المنتج لأصدقائهن وجيرانهن من النساء الفقيرات أيضًا. وسنقوم فى مرحلة قادمة بإنتاج نسخة أخرى من شوكتى دوى ليتم تسويقها بين ميسورى

الحال من المستهلكين فى المناطق الحضرية، وذلك بأسعار أعلى كثيراً. ولكن بالنسبة للوقت الحالى فإن الموقع الجغرافى للمصنع ومنهجية التسويق المستخدمة فى جرامين دانون سيضمنان وصول منافع المنتج إلى الفئات المستهدفة.

ويعد تقسيم السوق أحد السمات الأساسية للمشروع الاجتماعى، وهو عنصر قوة وضعف فى ذات الوقت. لهذا فإننا بحاجة إلى طرق مبتكرة للتسويق لتحقيق هدفنا الاجتماعى وضمان النجاح الاقتصادى فى الوقت نفسه.

دور المشروع الاجتماعى فى تغيير النظام العالمى

بمرور الوقت ستظهر المزيد من المؤسسات لدعم عالم المشروعات الاجتماعية المزدهر. وسنكون بحاجة إلى نظم رسمية لتمويل المشروعات الاجتماعية، والتى تعتبر صناديق الاستثمار الاجتماعى (ومنها صندوق دانون للمجتمعات) أحد أشكالها المتعددة. بينما تتضمن الأشكال الأخرى إقامة بنوك تجارية وبنوك توفير متخصصة فى تمويل المشروعات الاجتماعية، وظهور أصحاب رأس المال الاجتماعى، وقيام سوق ثانوى لاستثمارات المشروعات الاجتماعية. حيث يتمكن المستثمرون من بيع وشراء أسهم المشروعات الاجتماعية مثلما يتداولون حاليًا أسهم الشركات التقليدية الهادفة للربح. وسوف تظهر كل هذه الآليات للتمويل وربما آليات أخرى مشابهة لها مع مرور الوقت وبصفة متزايدة.

كما ستظهر الحاجة فى وقت قريب إلى سوق مال متكامل متخصص فى التعامل على أسهم المشروعات الاجتماعية. ومرة أخرى سيكون من المهم تعريف العمل الاجتماعى بغرض تحديد الشركات المصرح لها بالمشاركة فى هذه السوق. فلا بد أن يكون المستثمرون على ثقة تامة بأن الشركات المدرجة فى سوق المال الاجتماعى هى حقًا مشروعات اجتماعية، وليست مشروعات هادفة للربح متنكرة فى شكل مشروعات اجتماعية.

ومع نمو سوق المال الاجتماعى واجتذابها لآلاف الشركات التى تتبنى ممارسات الأعمال التجارية لتحقيق أهداف اجتماعية، سيبذل ملايين الأفراد من

جميع أنحاء العالم الحريصين على مستقبل الجنس البشرى كثيراً من الوقت والجهد لتحليل وتتبع هذه السوق والمشاركة فيها. وسوف تعكس أسعار الأسهم فى سوق المال الاجتماعى مدى اتفاق المستثمرين الاجتماعيين على قيمة الشركة التى يمثلون ملكيتها، على المدى الطويل. غير أن هذه القيمة لن تقدر بالأرباح المتوقعة ولكن بالمنفعة الاجتماعية، لأن هذا هو الهدف الرئيسى الذى يسعى إليه المستثمرون الاجتماعيون.

ومن السهل أن نتخيل كيف ستضفى سوق المال الاجتماعى وضوحًا وتميزاً جديدين على الأهداف الإنسانية والبيئية والاقتصادية، وعلى المنظمات التى تعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف. وسوف تنشر جريدة الوول ستريت الاجتماعية اليومية آخر أخبار التقدمات والتراجعات التى تشهدها مختلف المشروعات الاجتماعية حول العالم. وربما نقرأ أخباراً كالتالى:

> **داكا، بنجلاديش:** أعلن المدير التنفيذى لشركة الشعب للصرف الصحى، وهو مشروع اجتماعى يستهدف توفير خدمات الصرف الصحى، ووسائل معالجة المياه، والتخلص من القمامة بطريقة آمنة بيئيًا فى المناطق الحضرية فى جنوب آسيا، نتائج الدراسة الجديدة التى أظهرت أن معدلات الإصابة بالأمراض قد تراجعت بنسبة ٣٠٪ فى المدن التى تخدمها الشركة. وقد ارتفعت أسهم الشعب للصرف الصحى من ١٢ إلى ١٤,٥٠ فى بورصة لندن الاجتماعية نتيجة لـ . . . . .

أو قد نقرأ التالى:

> **نيويورك:** قام المستثمرون الغاضبون اليوم فى الاجتماع السنوى للمستثمرين لحركة التأمين الصحى من أجل الجميع، وهو مشروع اجتماعى يستهدف توفير التأمين الصحى بتكلفة مناسبة للفقراء فى الولايات المتحدة الأمريكية، باختيار مجلس إدارة ونائب رئيس تنفيذى جديدين. فقد صرح المتحدث الرسمى للمستثمرين

الرئيسيين بأن « الشركة حققت خلال السنة الماضية بعض التقدم نحو تحقيق هدفها المتمثل فى توفير التأمين الصحى لجميع فقراء الولايات المتحدة الأمريكية . ولكننا نعتقد بإمكان تحقيق نتائج أفضل خلال السنة القادمة . وستساعدنا الإدارة الجديدة التى قمنا باختيارها اليوم على تحقيق هذا الهدف . . . . »

أو قد نقرأ التالى :

طوكيو ، اليابان : أعلنت القيادات التنفيذية لاثنين من أكبر المشروعات الاجتماعية على مستوى العالم ، وهما شركة المياه العالمية ومقرها طوكيو وشركة صناعات الرى الزراعى ومقرها الرئيسى فى سيول بكوريا ، عن خطة شركتيهما للاندماج . ويرى المحللون أن هذا الاندماج سيترتب عليه مزيد من الكفاءة ، وسيساعد كلا الشركتين على تنفيذ مهمتيهما وتوفير مياه الشرب النقية بتكلفة منخفضة للأسر والمزارعين من الفقراء فى ستين دولة من دول العالم النامى . ومن الواضح أن المستثمرين يتفقون مع هذا الرأى فقد ارتفعت أسهم الشركتين فى بورصة طوكيو الاجتماعية بنسبة تتجاوز ٣٠٪ فى أعقاب إعلان اليوم . . . . .

سيكون هناك مؤشر داو جونز الاجتماعى ليعكس قيمة أسهم أكبر وأهم المشروعات الاجتماعية وأكثرها تمثيلاً على مستوى العالم . وسترتفع قيمة هذا المؤشر وتنخفض متأثرة بأخبار عالم التنمية الاجتماعية . فكلما تراجعت ظواهر الفقر والمرض والتشرد والتلوث والعنف ، كلما ارتفعت شعبية وقيمة المشروعات الاجتماعية العاملة فى هذه المجالات ، وكلما ارتفعت بالتالى قيمة مؤشر داو جونز الاجتماعى . وسوف يبحث المستثمرون عن رقمين أساسيين فى التقرير الإخبارى اليومى ، وسيكون اليوم الجيد بالنسبة لهم هو ذلك الذى يغلق فيه كل من مؤشر داو جونز للمشروعات الهادفة للربح وداو جونز الاجتماعى على

ارتفاع. لأن ذلك يعنى أن عالمنا قد ازداد ثراءً فى هذا اليوم على الصعيدين الاقتصادى والإنسانى.

وسوف تؤدى كل هذه التغيرات إلى ظهور المجلات المتخصصة فى الأعمال الاجتماعية على أرفف بائعى الصحف، وستستضيف البرامج التليفزيونية التى تذاع على القنوات الإخبارية كبار الخبراء المتخصصين فى الاستثمار الاجتماعى. كما سوف يتنافس مديرو صناديق الاستثمار الاجتماعى على الشركات التى تطور أقوى الأدوات وأكثرها ابتكاراً لدعم التقدم الاجتماعى. كما أن أفضل المديرين من حيث الانجازات الاستثمارية سيجدون أنفسهم مكرمين على أغلفة مجلات يمكن أن تسمى «سوشيال بيزنس ويك» أو العمل الاجتماعى الإسبوعية، و«سوشيال فورتين» أو الثروة الاجتماعية.

عند ذلك ستحتفظ القيادات التفيذية للمشروعات الربحية الرائدة مثل جنرال إليكتريك ومايكروسوفت وتويوتا بوزنها الحالى فى صحافة الأعمال التقليدية، ولكن أقرانها من قيادات كبرى المشروعات الاجتماعية فى العالم لن تكن أقل شهرة. فالمديرون التنفيذيون للمنظمات التى تحارب الجوع، وتسعى لتنقية الهواء من التلوث وتوفر التطعيمات لفقراء الأطفال سيصبحون أبطالاً فى نظر الملايين من الناس والطلبة وأقرانهم من المديرين، وستخضع إستراتيچياتهم القيادية للدراسة الدقيقة، وستسرد قصص نجاحهم فى أكثر الكتب مبيعًا، كما سيحصلون على جوائز وأوسمة قومية وعالمية رفيعة المستوى.

وستصبح مبادئ إدارة المشروعات الاجتماعية جزءًا مهمّا من دراسات الأعمال وسيكتسب طلبة ماجستير إدارة الأعمال الاجتماعية كثيرا من المهارات التى يتمتع بها طلبة ماجستير إدارة الأعمال التقليدى، فى مجالات التمويل والإدارة والتسويق وإستراتيچيات تنمية الموارد البشرية وغيرها، ولكنها ستكون من منظور مختلف تمامًا. وسيدرس الطلبة أيضا مناهج دراسية فى موضوعات مرتبطة بالأعمال الاجتماعية، مثل اقتصاديات الفقر، وقضايا برامج الأعمال الاجتماعية، وإيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية من خلال السوق الحرة.

وسيصبح خريجو تلك البرامج مطلوبين بشدة ليس فى المشروعات الاجتماعية فحسب وإنما أيضًا فى المشروعات الهادفة للربح والمنظمات التى لا تهدف لتحقيق الربح والهيئات الحكومية وذلك لجمعهم بشكل فريد بين المهارات التحليلية القوية من ناحية، وفهمهم الإنسانى المتطور والرحيم للبشر واحتياجاتهم فى نفس الوقت.

أكثر من مجرد حلم

ربما تبدو فكرة العمل الاجتماعى فى نظر البعض ضربًا من ضروب الخيال غير القابل للتحقيق. ولكن لماذا؟ من الذى أصدر حكمًا نهائيًا بأن الأفراد لا تحركهم سوى النقود والأموال، وأن الرغبة فى تقديم أعمال اجتماعية عظيمة للعالم لا يمكنها أن تصل إلى قوة النقود والأموال فى تحريكها للسلوك الإنسانى؟

إن الناس يتحمسون لجميع أنواع الأهداف والأنشطة. فهناك الملايين من الشباب حول العالم يعتبرون ألعاب الفيديو وموسيقى الهيب هوب وكرة القدم والتزحلق على الجليد ونشر مختلف الموضوعات على شبكة الإنترنت، أعمالا مثيرة يغرقون فى ممارستها. فيقضون ساعات لا حصر لها فى الاستمتاع بهذه الأنشطة، وشحذ مهاراتهم فيها، ومناقشتها مع الأصدقاء والأغراب، وهم على استعداد تام لتكريس حياتهم لها إذا ما تمكنوا من كسب معيشتهم من خلالها. فهم يحبون هذه الأنشطة حبا شديدا وعلى الرغم من أن البعض قد يراها تافهة وحمقاء، إلا أنها بالنسبة لهم مليئة بالتحدى والإبداع والتنافس والتفاعل الاجتماعى.

وأنا على اقتناع تام بأن معظم الناس، وخاصة الشباب، سيتحمسون بشدة للعمل الاجتماعى وقدرته على تحويل العالم. فكل ما ينقصنا هو توفير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الممكنة، بالإضافة إلى تعلم المهارات المطلوبة وتشجيع المشاركة. وأتمنى أن تتوافر كل هذه العناصر فى وقت قريب.

وسوف يخلق وجود الأعمال الاجتماعية مستقبلاً وظيفيّا وطريقًا بديلاً للحياة للطلبة وللآخرين ممن يتطلعون إلى حياة غنية بالمعانى والقيم الإنسانية بعيدًا عن الأرباح المادية. كما سوف تحظى الدوافع غير المادية فى النهاية بمكانتها اللائقة بين القوى المحركة للسلوك الإنسانى، وستأخذ الرغبة فى فعل الخير من أجل الآخرين مكانها اللائق بها كعنصر ذى مشروعية قوية فى هذا العالم، بدلاً من تقليل شأنها بإدراجها ضمن الأعمال الخيرية كما هو الحال فى الوقت الحالى.

والأهم من هذا أن المشروعات الاجتماعية الجديدة ستسمح للفقراء أنفسهم بالتعبير عن قدراتهم الهائلة على التنظيم، وهو ما سيمكنهم من تحقيق الرخاء الاقتصادى لأنفسهم ولأسرهم ولمجتمعاتهم بأكملها.

* * *

الفصل التاسع

تكنولوجيا المعلومات والعولمة فى عالم متغير

يمر العالم، كما نشعر جميعًا، بثورة هائلة تقودها تكنولوجيا المعلومات. فقد تطورت الأعمال والحكومة والتعليم والإعلام نتيجة لاستخدام الإنترنت، والهواتف المحمولة، وتكنولوجيا الحاسب الآلى الهائلة وغير المكلفة، والأقمار الصناعية وكابلات الفضائيات التليفزيونية، وغيرها من عناصر تكنولوجيا المعلومات الحديثة. ولكن ما لا يدركه الناس بنفس القدر هو قدرة هذه التكنولوجيا الحديثة على تحويل وضع فقراء العالم.

فالزيادة السنوية الكبيرة التى تطرأ على الناتج المحلى الإجمالى ليست هى ما يميز المجتمع الجديد الذى ظهر نتيجة لثورة المعلومات لأن مساهمة التكنولوجيا الحديثة ليست فى الثروات التى يجمعها بعض الأفراد أو الشركات نتيجة استخدام هذه التكنولوجيا. ولكن المساهمة الرئيسية لها تنبع من حقيقة أساسية هى خلقها لعلاقات جديدة بين الناس. وهو التحول الذى سيكون له حتمًا أثر عميق على حياة الفقراء، لاسيما النساء والأطفال منهم.

ولكن كيف ستؤثر تكنولوجيا المعلومات على أفقر اقتصاديات العالم؟ بصفة عامة هناك احتمالان، الأول هو أنه مع نشأة قوى اقتصادية جديدة ناتجة عن ثورة تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها الكبير المتزايد فى الاقتصاد العالمى، ستصبح الدول التى كانت فقيرة وضعيفة فى ظل النظام العالمى القديم أكثر تهميشًا، مما يجعل

قدرتها على المنافسة فى الاقتصاد العالمى أكثر صعوبة. وفى ظل هذا التصور سيصبح الاندفاع الحالى نحو العولمة المنطلقة بفعل تكنولوجيا المعلومات، أكثر قوة وأعمق تأثيرا. وستفرض الشركات العالمية شروطها على الاقتصاديات الصغيرة التى لن يكون بمقدورها سوى الخضوع لهذه الشروط. وسيقتصر دورهم، إن وجد، فى الاقتصاد العالمى الجديد الذى تقوده تكنولوجيا المعلومات، على تقديم أردأ الخدمات وأرخص السلع وأقلها تنوعًا، فى حين يذهب نصيب الأسد من الفائدة الاقتصادية إلى نظرائهم فى الشمال من الدول الأكثر قوة وثراءً وتقدمًا وتعليمًا.

والاحتمال الثانى، هو على النقيض من هذا التصور المتشائم وفى إطاره يمكن، انتقال تكنولوجيا المعلومات إلى الاقتصاديات المتخلفة والمتباطئة فى العالم النامى بصورة سريعة جدًا تنهى تخلفها وتباطؤها. فإذا كان لدى قادة تلك الدول الحكمة، ولدى شعوبها الحماس الكافيان يمكن أن تتحول تكنولوجيا المعلومات إلى عصا سحرية لهم. فخصائص التكنولوجيا الحديثة التى تختصر الزمان والمسافات يمكن أن تقضى على العديد من الحواجز التى طالما مثلت عائقًا أمام مشاركة الدول النامية بشكل كامل فى الاقتصاد العالمى. وبالتالى يمكن أن تصبح تكنولوجيا المعلومات الحديثة وسيلة لإعادة التوازن بين العالمين المتقدم والنامى، فهى تسمح لشعوب وشركات الدول من بنجلاديش وحتى بوليفيا بالمنافسة على أسس عادلة مع نظرائهم فى أمريكا الشمالية وأوروبا.

إننى أعتقد أن هذا التصور الثانى هو الأقرب للحدوث، وسوف يتحقق إذا ما كانت لدينا الرغبة فى تحقيقه.

وهناك بعض المشككين فى قدرة الاقتصاديات الفقيرة على الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات كنقطة انطلاق لتحقيق النمو. لكنى فى هذا الفصل سوف أشرح كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تمكن الاقتصاديات الفقيرة من الانتقال من نموذج التنمية الاقتصادية القديم، وأن تنجح فى الاندماج فى الاقتصاد العالمى بصورة أسرع مما يمكن أن يتنبأ بها أحد. وسأعرض لبعض

الخطوات العملية المحددة التى يمكن للدول الغنية والفقيرة اتخاذها لضمان استفادة الجميع من منافع تكنولوجيا المعلومات، بما فى ذلك الشعوب الأفقر حالاً فى العالم.

وتعتبر العولمة قوة جديدة تحول عالمنا اقتصاديًا واجتماعيًا. وهى مثل تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تكون قوة تساعد فى التغير الإيجابى للفقراء أو مجرد وسيلة أخرى لتهميشهم واستغلالهم.

وتعد الأسواق المفتوحة عاملا مهمّا لتحقيق النمو الاقتصادى، فالتجارة الحرة يمكنها أن تحقق الفائدة لجميع شعوب العالم. غير أن الوصول إلى هذا الهدف يتطلب وجود قواعد عالمية جيدة فى توازنها، وبدونها تسيطر الشركات الأكبر والدول الأقوى على من هم أضعف وأفقر، فى الوقت الذى يمكن فيه إدارة العولمة بطريقة تساعد الأفراد والمجتمعات الأقل تقدمًا وتمكنهم مع مرور الوقت من اللحاق بجيرانهم الأكثر قوة.

فإذا ما تم توجيه كل من ثورة تكنولوجيا العلومات والعولمة إلى قنوات منتجة، فسوف تحدث ثورة اجتماعية فى أعقاب الثورات التكنولوجية والاقتصادية التى نشهدها الآن، تنمو فيها حريات الأفراد الشخصية والاقتصادية على مستوى العالم بشكل غير مسبوق.

وهناك فئتان أساسيتان يمكنهما أن يلعبا دورًا مهمّا فى هذه الثورة وسيكونا على رأس المستفيدين منها، وهما النساء والشباب. فعندما يتمكن هؤلاء من إطلاق العنان لإبداعاتهم المكبوحة، سيصبح لديهم القدرة أن يقودا العالم نحو عهد جديد من النمو والرخاء. وعلى الجيل الحالى من القادة أن يضمن حدوث ذلك.

قوة تكنولوجيا المعلومات لمساعدة الفقراء

يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تلعب دورًا مهمّا فى العديد من المجالات المهمة للقضاء على الفقر. وفيما يلى نعرض لبعض الإمكانات الفريدة

لتكنولوجيا المعلومات التى يمكن من خلالها خدمة أكثر الأفراد فقراً فى العالم:

* يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تساعد على دمج الفقراء فى عملية العولمة عن طريق توسيع أسواقهم من خلال التجارة الإلكترونية. فالفقراء دائمًا ما يكونون ضحايا للوسطاء الذين يتحكمون فى مدى دخولهم إلى الأسواق، ويفرضون عليهم شروط العمل والتجارة ويحرمونهم من أرباحهم. فإذا ما طبقت تكنولوجيا المعلومات جيداً فإنها ستساعد فى القضاء على ظاهرة الوسطاء حيث أن التكنولوجيا ستجعل دورهم بلا قيمة، وهو ما سيسمح للشعوب الفقيرة بالتعامل مباشرة مع مستهلكى العالم المتقدم، وسيخلق فرص عمل دولية كبيرة من خلال الاعتماد على الخبرة الأجنبية التى تُسهل الآن إلكترونيّا.

* تساعد تكنولوجيا المعلومات فى دعم فرص التوظيف الذاتية بين الفقراء، وهى بذلك تحررهم من الاعتماد على وظائف الشركات وبرامج التوظيف الحكومية، وتطلق العنان لإبداعاتهم وطاقاتهم وإنتاجياتهم. فبتسليحه بهاتف محمول ورابط إنترنت يمكن للقروى فى بنجلاديش أن يقيم شركة تخدم العملاء فى داكا أو بومباى أو لندن أو نيويورك، وهو ما يمكنه من تجاوز التقلبات الاقتصادية المحلية وتغيرات ظروف السوق.

* يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تكون وسيلة لتزويد الفقراء بالتعليم والمعرفة والتدريب على مختلف المهارات، وذلك بأفضل الطرق الممكنة. فمن أهم المعوقات التى تواجه مسيرة التنمية فى الدول النامية هى شدة صعوبة التعليم والتدريب وارتفاع تكلفتهما، وعدم ملاءمة الاستعانة بالمعلمين والمستشارين وغيرهم من الخبراء الأجانب فى القرى النائية التى تفصلها عن العواصم والمدن جبال وأنهار وغابات وصحارى ومئات من الكيلومترات من الطرق غير الممهدة. وتقضى الإنترنت على هذه المعوقات، وتجعل من الممكن لأحد منتجى الألبان فى إحدى المناطق النائية فى بنجلاديش أو بيرو مثلا أن يستشير

أحد الخبراء الزراعيين فى بكين أو شيكاجو حول أحدث التقنيات لتحسين صحة ماشيته ورفع مستوى إنتاجيته.

ولعل أهم ما يميز تكنولوجيا المعلومات الحديثة أنها لا تخضع لتحكم مالك واحد أو سلطة وحيدة. فهى وسيلة تمكين تحسن من الاختيارات المتاحة، وتتيح لكل فرد الإطلاع على معرفة العالم كله. فتكنولوجيا المعلومات تخلق، لدى دخولها أى اقتصاد فقير، نطاقًا أوسع من الخيارات والعلاقات الجديدة، وتستبدل العلاقة التقليدية وحيدة الاتجاه بين الأغنياء والفقراء بعلاقات عالمية متعددة الأبعاد يكون فيها الفقراء على قدم المساواة مع الأغنياء.

ويظن أكثر شعوب العالم المتقدم أن تكنولوجيا المعلومات غير مناسبة لحل مشاكل الشعوب الفقيرة على الإطلاق. ووفقًا لهذا الرأى، فإن تكنولوجيا المعلومات شديدة التعقيد وباهظة الثمن وغير عملية بالنسبة للفقراء. وقد يبدو ذلك معقولاً فى صورته المجردة. ولكنى على الرغم من التوقعات السلبية للمتشككين فقد رأيت بنفسى قدرة التكنولوجيا على تحويل حياة الفقراء إلى المستويات الأفضل.

وعندما قمنا بإطلاق شبكتنا للتليفون المحمول «جرامين فون» فى عام ١٩٩٦، قال لى المتشككون «لا بد أن تكون مجنونًا لتفكر فى بيع هواتف المحمول للفقراء والأميين من النساء فى قرى بنجلاديش. فلم تر إحداهن التليفون العادى فى حياتها أبدًا! ولن يتحملن تكاليفه ولن يستطعن أن يطلبن الرقم، وبمن سيتصلن على أية حال؟ الفكرة كلها مجنونة! عليك أن تكتفى بالعمل فى المجالات التى تعرفها، وأن تدع مجال التكنولوجيا المتطورة للشركات الكبرى وخبراء الهندسة».

ومع هذا فقد تحولت سيدات هاتف جرامين إلى إحدى القوى المحركة للتحول الاجتماعى والاقتصادى والتكنولوجى فى بنجلاديش. فهن يعملن كمراكز لاستقبال المعلومات فى قراهن، وفى ذات الوقت يخلقن أعمالاً تفيدهن وتفيد عائلاتهن. بالإضافة إلى هذا فإن هواتفهن توفر أيضًا خدمة الإنترنت،

فهن الآن فى طريقهن لأن يصبحن «سيدات الإنترنت» أيضًا. ومع تطور التكنولوجيا وانتشارها سيصبحن أول من أدخل التكنولوجيا الحديثة بكل ما لها من قوة إلى المناطق النائية المعزولة فى بنجلاديش، وهن بذلك يساعدن جيرانهن فى حل المشكلات واكتشاف الفرص التى كانت فى السابق قاصرة على المتعلمين والأغنياء. فمن خلال الإنترنت سيتمكن القرويون من الوصول لكل المعلومات، والخدمات والشبكات الاقتصادية فى مختلف أنحاء العالم.

أما بالنسبة للمشككين فى قدرة الفقراء والنساء الأميات على تأدية هذا الدور: فأننى أتذكر سؤالى أول مجموعة من النساء ممن قمن بشراء الهاتف المحمول، «هل تجدن أية مشكلة فى طلب الأرقام؟». فأجبن جميعهن بأنهن لم تواجهن تلك الصعوبة على الإطلاق. وقامت واحدة منهن وقالت «ضع غمامة على عينيى وأعطنى رقمًا، وإذا لم أطلبه بطريقة صحيحة من أول مرة سوف أسلم هاتفى وأترك العمل»، ولقد صعقت من ثقتها بقدراتها الجديدة. ولكن هذا هو ما يحدث عندما تتاح للفقراء فرصة لإظهار قدراتهم فالغالب أنهم دائمًا ما يحسنون استغلال الفرصة وينجحون فيها.

كما تقوم شركة أخرى من شركات جرامين، وهى جرامين للاتصالات، بإقامة أكشاك للإنترنت فى القرى وتقوم بإدارتها على أسس تجارية. ولقد سررنا كثيراً برد الفعل الإيجابى للقرويين على الفرصة التى أتيحت لهم لاستخدام الإنترنت وغيرها من خدمات الكمبيوتر. ويقوم الكثيرون الآن بالتسجيل لتعلم مهارات الكمبيوتر بأسعار رمزية. أما القرى التى لا تصل إليها الكهرباء فيتم تزويدها بوحدات شمسية من تلك التى تسوقها جرامين شاكتى، لتشغيل الهواتف وأجهزة الحاسب.

إن كلا من الائتمان الصغير وتكنولوجيا المعلومات يستطيعان أن يساعدا فى تمكين الفقراء وخاصة النساء منهم، وذلك بطرق مختلفة لا تستطيع الدولارات أن تقيسها. وأنا على اقتناع تام بأن القضاء على الفقر سيتأتى عن طريق حفظ النساء الفقيرات لكرامتهن وتحقيقهن الاعتماد على الذات. وهو ما يحققه كل من

الائتمان الصغير وتكنولوجيا المعلومات كما أن التقدم على كل من هذين الصعيدين يدعم تقدم القوة الأخرى نحو القضاء على الفقر.

ولا يعنى هذا بالضرورة أن كل آراء المتشككين خاطئة. فقدرة الفقراء على استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة تعتمد على مدى كفاءة المناخ المؤسسى المحيط بهم وكذلك على مستوى العائد الذى يحصلون عليه نتيجة استثمارهم فى هذا المجال. والائتمان الصغير يمكن أن يخلق بيئة مؤسسية مواتية، وهو ما يؤكده نجاح الآلاف من نساء جرامين اللاتى قمن بشراء أجهزتهن من الهاتف عن طريق الاقتراض من بنك جرامين، ثم قمن بتحويل المتاح لديهن من تكنولوجيا وموارد ضئيلة إلى عمل محلى مزدهر.

وهناك اعتقاد آخر خاطئ وهو أن الدول النامية عليها اتباع نفس طريق التنمية الذى سلكته الدول المتقدمة منذ عقود أو حتى قرون ماضية. فالتكنولوجيا الحديثة تتيح العديد من الفرص التى تمكن الدول النامية من تخطى العديد من المراحل التى مرت بها الدول المتقدمة سابقًا. فليس من الضرورى أن تقوم أى دولة نامية فى آسيا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية بإقامة شبكة لخطوط الهواتف الأرضية كما حدث من قبل فى أوروبا وأمريكا الشمالية فى أواخر التسعينيات وأوائل القرن العشرين. حيث يمكن لهذه الدول أن تنتقل مباشرة إلى خدمة الهاتف المحمول، لتوفر بذلك الكثير من الأموال والموارد القيمة غير المتجددة (مثل النحاس الذى تم استخدامه سابقًا فى صنع خطوط الهاتف) وسنوات من العمل التنموى فى هذه العملية.

وقد تمكنت دول عديدة مثل الصين والهند وبنجلاديش وغيرها من تحقيق هذه القفزة التنموية. فقد انتشر استخدام الهاتف المحمول فى هذه الدول بصورة كبيرة. ولكن يظل التحدى الحقيقى هو اكتشاف الطرق العديدة التى يمكن بها لهذه الهواتف أن تحسن من حياة مالكيها.

وبالمثل فليس من الضرورى أن تمر الدول النامية بمرحلة تنمية الصناعات الثقيلة والتى تركز على صناعات مثل الحديد والسيارات والآلات. فيمكن لهذه الدول

أن تطور اقتصادياتها بالاستفادة من عصر تكنولوجيا المعلومات وذلك بالتركيز على صناعات مثل تطوير البرمجيات، وخدمات دعم تكنولوجيا المعلومات، وإنتاج مجموعة من السلع الاستهلاكية. فالتفكير الموضوعى المتحرر يكشف لنا عن العديد من الفرص أمام الدول النامية تندمج بها فى الاقتصاد العالمى بسرعة وكفاءة مذهلة.

تطوير التكنولوجيا لإشباع حاجات الفقراء

هناك جدل كثير حول الفرق الشاسع بين قدرة كل من الدول الغنية والفقيرة على استخدام أحدث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والواقع أن هذا الأمر يشغلنى أنا أيضًا. فهذه الفجوة إذا ما تركت دون دراسة واعية فسوف تتسع وتزداد معها فجوة المعرفة والمهارات والفرص والدخل والقوة. ولا يصح أن نعتبر هذه الفجوة (حتى إن حدثت) دائمة وحتمية. فهناك الكثير مما يمكن عمله للقضاء على المشكلة.

ولا بد أن يبدأ العمل بفكر جديد لتطوير سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات. فلا يمكن أن تدخل الشركات بعض التعديلات على منتجاتها الأصلية وتزيل منها بعض الأجزاء ثم تطرح الموديلات الأرخص للشعوب الفقيرة. وعلى العكس من ذلك فإن على الشركات أن تصمم منتجات لتكنولوجيا المعلومات خاصة بالدول النامية من الأساس، لا أن تدخل تعديلات على المنتجات القائمة، وأن تظل دائمًا صورة النساء الفقيرات فى الدول النامية فى أذهان مصممى تلك السلع والخدمات. ما هى مشاكلهن اليومية؟ كيف يمكن لمنتجاتنا وخدماتنا أن تساعدهن فى إيجاد حلول لهذه المشاكل؟ وبإيجاد حلول لهذه التساؤلات يمكن أن نحدث ثورة فى عالم الفقراء. ويمكن أن يتضمن الحل تصميم شريحة جديدة، أو جهازًا جديد، أو رابطة إنترنت جديدة، أو نظام تشغيل جديد، أكثر ملاءمة مما هو موجود بالفعل فى الدول المتقدمة.

فأداة القوة الجوهرية التى أريد أن أرى شركات تكنولوجيا المعلومات تعمل على إنتاجها هى جهاز يكون بصحبة دائمة مع المرأة الفقيرة فى العالم النامى، وقد يكون جهازًا جديدًا من نوع خاص ـ ليس حاسبًا محمولاً، أو مساعدًا رقميًا شخصيًا أو هاتفًا محمولاً. ولكن قد يكون نوعًا من الأجهزة التى توجد حاليا فقط فى مخيلة المصممين ولم يخرج إلى الحياة بعد.

وبغض النظر عن نوعية هذا الجهاز، فلابد أن تكون له القدرة على تحويل حياة المرأة الفقيرة. فيمكن أن يصبح صديقها الدائم، وفيلسوفها ومرشدها ومستشار أعمالها، ومستشارها الصحى والتعليمى والتسويقى ومدربها وباختصار رابطها إلى العالم الواسع، ومصباح علاء الدين الرقمى الخاص بها. لأنها سوف تلمس هذا المصباح أو تنطق بالكلمة السحرية التى تختارها فيخرج المارد الرقمى من المصباح ويساعدها فى أن تجد الحل الذى تبحث عنه. وبمساعدة صديقها التكنولوجى سوف تخرج من قوقعتها خطوة بخطوة وتكتشف قدراتها وتُخرج عائلتها من الفقر. وسيكبر أبناؤها بصحبة هذا المارد الرقمى كصاحبهم المفضل وناصحهم المخلص.

وهناك العديد من الشعوب والمنظمات الذين تتوافر لديهم الموارد، وهم ملتزمون بالقضاء على الفقر. ونحن نحتاجهم لبث الروح وتشجيع صناعة تكنولوجيا المعلومات لتطوير البنية التحتية، والمنتجات، والأجهزة، والبروتوكولات، والأنشطة، والنظم، والخدمات التى تناسب احتياجات الفقراء من النساء والرجال حول العالم.

ويعتبر كل من مشروعى حاسب محمول لكل طفل وحاسب شخصى لكل تلميذ من أمثلة المشروعات الواعدة. فإعطاء حاسب محمول لكل طفل يوصل رسالة قوية له ملخصها اكتشف نفسك واكتشف العالم، واصنع عالمك الخاص بك. ولا يوجد سبب يمنع كل دولة نامية من المشاركة فى هذا المشروع المثير. فتمكين الأطفال ـ أغنياء أو فقراء، بنين أو بنات، من الريف أو الحضر ـ من

استخدام الحاسب والإنترنت سيساعدهم على تعويض الفجوة بين جودة التعليم الذى يقدم للأغنياء ومستوى الخدمات التعليمية الذى تقدم للفقراء.

ونحن فى حاجة إلى المزيد من هذه المشروعات. وعلى سبيل المثال لماذا لا تقوم العقول النابغة فى وادى السيلكون الأمريكى بتصميم جهاز صوتى لشخص أمىّ فقير بحيث يحتاج إلى تدريب قليل أو لا يحتاج له إطلاقًا؟ إن مثل هذا الجهاز سوف يرشد مستخدمه إلى تعلم مقوماته وخياراته. بحيث يكون له القدرة على التحدث معه، مثلما يفعل مع الأصدقاء. إننى لا أظن أن هذا التحدى صعب المنال بالنسبة للعباقرة الذين قاموا بتصميم الشبكة العنكبوتية العالمية و«الآيبود» وغيرها من الأجهزة المثيرة.

وهناك تحد آخر فى عالم تكنولوجيا المعلومات وهو مشكلة اللغة. فمعظم المعلومات والمحتويات المتاحة على الإنترنت تأتى باللغة الإنجليزية أو الصينية أو غيرها من اللغات المهمة الأخرى. وفى الحقيقة فإن نحو ٨٠٪ من محتويات الإنترنت تأتى باللغة الإنجليزية، الأمر الذى يستثنى نسبة كبيرة من سكان العالم ممن لا يعرفون هذه اللغة.

وفى عالم تكنولوجيا المعلومات المثالى سوف توجد لغة واحدة فقط وهى لغتك. فكل المعلومات والأفكار سوف تأتى إليك بلغتك، مهما كانت تلك اللغة. وكمستخدم لتكنولوجيا المعلومات لن تكون لك حاجة إلى معرفة ما إذا كانت هناك لغات أخرى أصلاً. فعندما تستخدم الإنترنت سوف ترى كل شىء بلغتك، وعندما تتحدث فى الهاتف المحمول سوف تسمع الطرف الآخر يتحدث بلغتك، بترجمة وشرح متصاحبتين توفرهما الأجهزة أوتوماتيكيًا دون أن تدرى. وفى المقابل سوف تتحدث إلى الكمبيوتر بلغتك وسيقوم الكمبيوتر بتحويل حديثك إلى أى لغة تختارها.

هل هذا خيالى؟ هل هذا مستحيل؟ ربما يبدو كذلك الآن ولكن ألا يوجد أكثر من هذا فى الإنترنت نفسه، والذى كان بكل تأكيد خيالا وهميّا مستحيلاً لو تحدث عنه أحد من خمسين سنة قبل الآن؟.

إن تكنولوجيا المعلومات الحديثة مازالت فى مرحلة طفولتها. ولا يمكن لنا أن نتخيل أين ستأخذنا فى الجيل القادم أو التالى له. ولكنى لا أريد أن أفكر فى «إلى أين ستأخذنا» فهذة رؤية سلبية للحياة. ولكنى أفضل أن أفكر فى «أين نريد نحن أن نذهب بها». فمسئوليتنا تكمن فى أن نحدد أهدافنا منها وأن نوجه صانعى تكنولوجيا المعلومات ومصمميها ومسوقيها نحو تحقيق هذه الأهداف.

إن إحدى أهم الفوائد المحتملة لتكنولوجيا المعلومات هى أنها تساعد فى القضاء على مشكلة الازدحام وسوء البنية التحتية فى مدن العالم النامى. فيمكن أن تساعد التجارة الإلكترونية فى أن تجعل الازدحام غير ضرورى. فعندما يصل الإنترنت كل نقطة فى العالم فلن يضطر الشاب الفقير الطموح فى قرية نائية أن يهاجر إلى المدن الكبرى ليحصل على وظيفة أفضل. لأنه سوف يؤدى نفس وظيفته أو يدير عمله من بيته فى قريته. كما سيستفيد مشترى الخدمة من الرابطة الإلكترونية الجديدة. فعلى سبيل المثال يمكن للمريض أن يختار الطبيب الذى يريد أن يستشيره وما إذا كان من بنجلاديش، أو اليابان، أو من أى بلد آخر فى العالم. فلن تمثل الحدود والمسافات أى أهمية فى المستقبل، وإنما ستكون المعرفة والمهارة والقدرات هى كل ما يحدد مجالات التعامل.

إن التفاعل الإلكترونى الجديد بين الحكومة والمواطنين والذى أصبح ممكنًا باستخدام تكنولوجيا المعلومات، يجعل من الممكن تغيير هيكل الحوكمة كله. ففكرة العاصمة سوف تتغير، ففى ظل تكنولوجيا المعلومات الحديثة لن يكون من الضرورى تواجد كل مكاتب الحكومة فى مدينة واحدة ـ أو حتى فى أى مدينة أصلا. إذ يمكن أن تتواجد فى القرى الصغيرة المنتشرة فى أنحاء الدولة، وبذلك توفر فرص العمل التى يحتاجها الآلاف من الناس فى الريف.

أيضا سوف تحتاج فكرة الحرم الجامعى إلى إعادة تعريف لأن كلاً من الطلاب والمعلمين لن يكونوا فى حاجة إلى التواجد فى مكان واحد. فمن الممكن أن يكون أفضل طلاب كلية هارفارد للأعمال فى عام ٢٠٢٠ امرأة شابة لم تغادر قريتها فى إثيوبيا قط.

فتكنولوجيا المعلومات الحديثة يمكن أن تدخل تغيرات كبيرة على الكثير من مجالات حياتنا كالصحة والتغذية والتعليم وتنمية المهارات ورعاية الطفولة والتسويق والمعاملات المالية والاعتماد على الخبرات الأجنبية والمحلية. فقوة تكنولوجيا المعلومات الحديثة هائلة ولا تحدها إلا قدرتنا على التخيل.

والحقيقة أنه لا بد من اتخاذ إجراءات جادة لتحقيق هذه الأحلام، وقد سنحت إحدى هذه الفرص لى أثناء زيارة كريج باريت Craig Barrett رئيس شركة إنتل Intel إلى داكا عاصمة بنجلاديش فى سبتمبر عام ٢٠٠٧ . حيث اتفقنا أن نؤسس شركة أعمال اجتماعية برأس مال مشترك يطلق عليها إنتل جرامين. ونحن الآن نعمل على تأسيس هذه الشركة التى يمكن لها أن تتعامل مع كثير من قضايا تكنولوجيا المعلومات التى لم يتم تناولها من قبل.

المشروع الاجتماعى وثورة تكنولوجيا المعلومات

لا بد من تسخير التكنولوجيا لتحسين حياة الجميع وليس الأثرياء فقط. ولكن الشركات الهادفة لتعظيم الأرباح فى ظل اقتصاد السوق الحرة هى التى تحدد استخدامات التكنولوجيا. فالمخططون الإستراتيجيون فى هذه الشركات هم الذين يحددون كيفية استثمار أموال البحث والتطوير، ويختارون السلع والخدمات التى يتم تطويرها، ثم يقومون بتنظيم الحملات التسويقية للدعاية لمنتجاتهم لإقناع المستهلكين أن منتجات الشركة هى ما يلبى احتياجاتهم بالضبط.

أما عندما يتعلق الأمر بتكنولوجيا المعلومات الحديثة فلا يمكننا قبول سيطرة الأعمال الهادفة للربح عليها كما هى العادة. فالتكنولوجيا الحديثة لها من الأهمية فى تشكيل مستقبل حياتنا ما يجعلنا لا نترك تنميتها لقرارات أعضاء مجالس إدارة الشركات الهادفة للربح وحدها. بل يتعين على المشروعات الاجتماعية أن تتقدم لتلعب دوراً مهما فى خلق الجيل القادم من تكنولوجيا المعلومات.

إننى أراهن على الأفراد، باعتبارهم أفضل قوة لبدء هذا المجهود، وخاصة المتحمسين منهم لتكنولوجيا المعلومات ممن حققوا مكانة فى عالم الأعمال والتكنولوجيا والعلوم والفنون والعمل الأكاديمى. وهناك الآلاف من هؤلاء النابغين والعقول المثالية فى جميع أنحاء العالم، على استعداد لتخصيص الوقت والجهد والمواهب لإيجاد طرق يمكن بها استغلال تكنولوجيا المعلومات لمساعدة الفقراء على التخلص من الفقر وتستطيع تكنولوجيا المعلومات فى حد ذاتها أن تجمع بين هؤلاء الأفراد، فيمكن من خلال شبكة الإنترنت إقامة قوة عالمية تضم أفرادًا نذروا أنفسهم لاستخدام قوة المعلومات فى حل بعض أخطر المشكلات الاجتماعية.

وأنا أقترح وضع هيكل لمثل هذه الحركة، عن طريق إقامة منظمة لها تتجسد فيها وتعمل تحت مظلتها وتحصل منها على الدعم الذى تحتاجه ويمكن أن نبدأ بمنظمة افتراضية ثم نقيم لها مقارًا حقيقة فيما بعد عندما تنمو الحركة وتصبح أكثر قوة وأهمية وأوفر مواردًا. دعونا نطلق على هذه المنظمة اسم مركز المبادرات الدولية لحلول تكنولوجيا المعلومات من أجل القضاء على الفقر، أو بشكل أكثر اختصارًا حلول تكنولوجيا المعلومات للقضاء على الفقر.

كيف ستبدأ هذه المنظمة؟ يمكن لأى فرد، أو مجموعة أفراد، أو هيئة (سواء شركة أو منظمة غير حكومية أو مؤسسة أهلية أو مؤسسة أكاديمية) أن تبدأها وذلك بأن تضع لها بيانًا بمهماتها على شبكة الإنترنت، ثم تطلب من الآخرين الانضمام إلى الشبكة. وبمجرد أن تبدأ المنظمة فى العمل يمكن عقد مؤتمر (افتراضى أو حقيقى) لتكوين فريق القيادة، والاتفاق على أمور الإدارة، ولإقامة كيان قانونى يمكن من خلاله قبول التمويل وتمثيل الشبكة فى المحافل المختلفة.

ستعمل هذه المنظمة بالاعتماد على موظفين مدفوعى الأجر بالإضافة إلى المتطوعين والمتدربين بدون أجر ممن يدينون بالولاء لبرامج الشبكة. ولكن الشرعية والسلطة الحقيقية للمنظمة ستكونان مستمدتان من أعضائها، من الأفراد

والمنظمات ذات القوة والقدرات التخيلية والملتزمين بالمساهمة بمهاراتهم فى تصميم وتطوير واختبار وتطبيق وتسويق منتجات تكنولوجيا المعلومات من أجل الفقراء. وبدلاً من اتخاذ المنظمة لمقر وحيد، يمكن أن تقيم المنظمة عدة مراكز موزعة على عدد من دول العالم. بحيث تتعاون تلك المراكز وتتنافس فيما بينها لتحقيق نفس الهدف، ألا وهو القضاء على الفقر.

وسوف تحتاج المنظمة إلى التمويل لدفع مرتبات العاملين، فى واحد أو أكثر من مراكزها، لتطوير النظم والعمليات والحلول ونماذج المنتجات، ولإجراء التجارب الميدانية للمشروعات التى تتبناها المنظمة. وستقع مسئولية تحديد مصادر التمويل على عاتق فريق الإدارة. وتعتبر منح المؤسسات والشركات والحكومات مصادر أولية محتملة. ويمكن فيما بعد إنشاء صندوق لتلقى التمويل من المصادر المختلفة، وسينشأ الصندوق بواسطة مجموعة من المتبرعين والمساهمين فى دعم البرامج الأساسية للمنظمة، وبالإضافة إلى ذلك يمكن دعوة كل الشركات المنتجة والمسوقة لمنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات مثل مايكروسوفت وأبل وجوجل وديلز وإنفوسيس وإنتلز وإيبايز، للتبرع للصندوق كل عام. وربما تتمكن المنظمة من الحصول على منح لدعم مشروعاتها من الحكومات، والشركات العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات، والشركات الأخرى، والمؤسسات، والأثرياء من الأفراد. وبمرور الوقت ستتمكن المنظمة من تحقيق عائد لنفسها من بيع حقوق الملكية الفكرية للمنتجات والخدمات التى تقوم بتطويرها، كما يمكنها أيضًا تحقيق عائد ببيع خدماتها ومنتجاتها وإصداراتها.

إن التمويل اللازم لإنشاء مركز المبادرات الدولية لحلول تكنولوجيا المعلومات من أجل القضاء على الفقر متوفر الآن بالتأكيد. وما نحتاجه هو التركيز على تكنولوجيا المعلومات من أجل الفقراء، والإرادة لإقامة شبكة عالمية من الأفراد المؤمنين بتلك الفكرة، والقيادة البصيرة ممثلة فى مجموعة من الأفراد الأقوياء.

يمكننى إعداد قائمة طويلة بالمشروعات التى يمكن لأعضاء المنظمة أو مراكزها أن ترعاها. وفيما يلى عرض لبعض تلك المشروعات:

* يمكن للمنظمة تقديم أفكار جاهزة للتطبيق فى مجال المشروعات الاجتماعية تستخدم فيها تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات للفقراء، وفى الوقت نفسه لتسويق منتجات الفقراء فى أسواق أكبر وأوسع. ويتعين على المنظمة فى تلك الحالة الدعاية لتلك الأفكار بقدر الإمكان حتى تصبح عنصراً جاذباً للمستثمرين الاجتماعيين ليقوموا بتحويلها إلى مشروعات حقيقية.

* يمكن لأعضاء المنظمة تطوير نماذج للبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات ولنظم المعلومات اللازمة فى البرامج والخدمات المناهضة للفقر فى أى مكان فى العالم.

* يمكن للمنظمة دراسة التناظر بين الاحتياجات المعلوماتية للفقراء (وخاصة تلك المرتبطة بإنتاجيتهم فى العمل) وبين إمكانيات تكنولوجيا المعلومات الحالية، ثم تقوم بخلق التطبيقات أو النظم المطلوبة لخدمة الفقراء بشكل أفضل.

* يتعين على المنظمة تعريف البنية الأساسية الضرورية للاستفادة من مجال تكنولوجيا المعلومات فى التعليم والرعاية الصحية والحوكمة الجيدة والخدمات القانونية للفقراء، وأن تقدم خدمات استشارية للحكومات والمنظمات التى لا تهدف لتحقيق الربح والشركات المهتمة بتوفير البنية الأساسية المطلوبة.

* يمكن للمنظمة إقامة شبكات معلوماتية بالاعتماد على المناطق الجغرافية (القومية أو الإقليمية)، لتجميع الأسباب والظروف المرتبطة بالفقر (الزراعة وتسويق المنتجات والصحة والتعليم والنواحى القانونية والمرأة والأطفال والمعوزين والسكان المحليين وغير ذلك)، وأيضا أنواع المشاركين (أفراد ومنظمات غير حكومية وحكومات وشركات وهكذا).

* يمكن للمنظمة إنشاء قاعدة بيانات للمهارات والمعارف والتكنولوجيات بهدف خدمة الحكومات والمؤسسات الدولية والشركات والمنظمات غير الحكومية العاملة أو التى تنوى العمل فى برامج القضاء على الفقر والمشروعات الاجتماعية، وأن تصبح مركزاً لتبادل المعلومات يربط بين الأفراد والأفكار.

* يمكن للمنظمة أن توفر طاقات إلكترونية للمساعدة فى الترويج والحفاظ على فنون وثقافات السكان المحليين والفقراء فى كل أنحاء العالم.

بهذه المشروعات وغيرها تصبح المنظمة شبكة ديناميكية تضم المؤسسات والأفراد من جميع أنحاء العالم، يعملون جميعا لتحقيق أهداف مشتركة تعرفها وتوضحها وتتابعها الإدارة والفريق التوجيهى. ومن خلال المشروعات أيضا تؤسس المنظمة شراكات إستراتيجية مع كبرى شركات تكنولوجيا المعلومات ومجموعات العمل فيها، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، ومجموعات الناشطين الاجتماعيين، والشركات المالية، ومؤسسات الائتمان الصغير، والهيئات التنموية، والمؤسسات التعليمية والصحية، والمتخصصين فى مختلف المجالات.

إننى أتمنى أن يكون هناك فى مكان ما من العالم بين قراء هذا الكتاب، من يقبل تحدى إطلاق مؤسسة مركز المبادرات الدولية لحلول تكنولوجيا المعلومات من أجل القضاء على الفقر ويقوم بنشرها حول العالم.

ثورة تكنولوجيا المعلومات والديمقراطية

تمتلك تكنولوجيا المعلومات القدرة على التأثير فى العالم على عدة أصعدة أخرى بجانب الصعيد الاقتصادى. ولعل أهم هذه المجالات هو الحقل السياسى. ويكتسب هذا المجال أهميته من حقيقة أن القضاء على الفقر فى العالم لن يتأتى إلا عندما يحصل الفقراء على مكانتهم الصحيحة بأن يصبحوا مواطنين كاملى الصلاحية فى المجتمع الحر.

ولسوء الحظ فإن العملية السياسية فى الكثير من الدول تثير الإحباط على أحسن تقدير. فإنفاق المبالغ الطائلة لشراء المكاتب الحكومية والتلاعب بالإعلام لخلق صور مزيفة للمرشحين، والخدع القذرة المصممة لتشويه المعارضين، وحتى تزوير الانتخابات وغيرها قد أصبحت الآن أحداثًا عادية. كما نجحت القوات

المسلحة أو وحدات من الميليشيات الخاصة فى السيطرة على آليات عمل الحكومة فى بعض الدول. أما قوة الشعب فيبدو أنها قد اختفت من عالم السياسة، لتحل محلها قوة المال، والقوة العضلية، وحتى قوة السلاح.

والواقع أننا نرى تلك المشاكل المتعلقة بالديمقراطية فى بعض أكبر وأقوى دول العالم، ابتداء من الولايات المتحدة ووصولاً إلى روسيا. كما تعانى بنجلاديش من مشكلات مماثلة، حيث تفشت فيها مشكلات من الفساد السياسى وتشويه للهدف الأساسى من الحوكمة والتعامل الذاتى. (والآن فى عام ٢٠٠٧ تحاول حكومة مؤقتة غير سياسية تعمل تحت قانون الطوارئ، أن تطهر الأحزاب السياسية والنظام السياسى ككل. وقد نجحوا فى ذلك حتى الوقت الحالى، ولكن تظل هناك حاجة إلى الكثير من الإصلاحات للوصول إلى ديمقراطية حقيقية).

وقد بدأ الناس فى مختلف أنحاء العالم يفقدون ثقتهم فى العملية السياسية نتيجة للمشكلات التى تواجه الديمقراطية. ولهذا نرى الشباب على وجه الخصوص أكثر ابتعادًا عن السياسة، التى أصبحوا يعتبرونها عالمًا مشبوهًا. وفى ظل هذا المناخ يشعر السياسيون بحاجتهم إلى تدعيم قوتهم ببث روح الكراهية بين المواطنين والجماعات العرقية والأديان ومختلف الأمم. فقد أصبحت القيادات البصيرة التى تمتلك القدرة على توحيد الأفراد والأمم من العملات النادرة فى هذا الزمان. ولو أن عددًا قليلاً من هذه القيادات البصيرة كان موجودًا فى جنوب آسيا، لتمكنت من حل مشكلات مثل مشكلة كشمير وغيرها من المشكلات بشكل سلمى منذ زمن بعيد.

إن الديمقراطية هى الإطار السياسى الأفضل الذى يكفل إطلاق العنان للطاقات الإبداعية للأفراد، وخاصة الشباب. فالديمقراطية الحقيقية تؤدى إلى تمكين المواطنين من مقاليد الأمور فى بلادهم. وعندما يجد المواطنون أنفسهم مضطرون إلى الوقوف ضد حكوماتهم، أو خوض الصراعات للتغلب على حواجز عديمة الفائدة من مؤسسات الدولة، لمجرد أن يتمكنوا من أن يحيوا حياة

منتجة، فلن يتسنى لهم عندئذ أن يفكروا أو يبدعوا ولن تزدهر الحياة أو الشركات من مثل هذه الأجواء المحبطة.

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات الحديثة فى الوقت الحالى أداة قوية لدعم الديمقراطية الحقيقية. فالمعلومات فى ذاتها قوة، ولهذا تحرص الحكومات التى تسعى لحكم شعوبها أو التحكم فيها على إحكام سيطرتها على مصادر المعلومات. أما تكنولوجيا المعلومات، وخاصة الإنترنت، فهى تزيد من صعوبة إحكام تلك السيطرة المركزية على المعلومات، وتضع الكثير من الحواجز والعراقيل أمام الحكومات التى تسعى إلى الطغيان على شعوبها.

كما أن تكنولوجيا المعلومات تقضى على الوسطاء. لهذا فهى تمثل تهديداً لكل من وسطاء القوة السياسية والاقتصادية. فبفضل الإنترنت أصبح بمقدور أى فرد التحدث إلى العالم كله دون الخضوع لسيطرة الوسطاء بما فيهم وسائل الإعلام التقليدية والتى تتسم فى ظل الديمقراطيات الضعيفة بالتحيز وخضوعها لسيطرة الحكومات. الأمر الذى يجعل من تكنولوجيا المعلومات وسيلة فعالة لإظهار أصوات الناس وخاصة الأقليات، والفقراء، والفئات المعزولة جغرافيًا. كما أنها تساعد أيضًا فى تخفيض تكاليف الاتصال بعدد كبير من الناس، سواء فى صورة وقت أو جهد أو مال. فقد انتهت أيام المنشورات المكتوبة بخط اليد، والبث الإذاعى الخفى، والمخطوطات السرية التى يوزعها الأفراد متحملين خطرًا كبيرًا وتكاليفًا ضخمة. ذلك أنه بمجرد أن أقوم بتحميل رسالة أو صورة فوتوغرافية أو تسجيل فيديو على إحدى المواقع الإلكترونية، سيتمكن جميع الناس فى كل أنحاء العالم من الإطلاع عليها. فالارتباط بين الأفراد من ذوى الاهتمامات المشتركة، من خلال الإنترنت لم يكن أبدًا أسهل مما هو عليه الآن.

إن هذه الخصائص التى تسمح بها تكنولوجيا المعلومات لها أهمية شديدة لكل الديموقراطيات فى كل مكان، ولكنها تكتسب أهمية خاصة فى الدول الآخذة فى النمو والتى تكافح من أجل إرساء الديمقراطية الحقة.

وتخدم تكنولوجيا المعلومات الحديثة أيضًا عملية تمكين المواطنين من خلال منحهم القدرة على التواصل مع حكوماتهم. لقد حاولنا تحقيق ذلك فى بنجلاديش على نطاق ضيق من خلال سيدات تليفون جرامين. فمع بداية كل سيدة من سيدات جرامين عملها فى مجال التليفونات، كنا نعطيها قائمة تتضمن عددًا من أرقام التليفونات المهمة، ومن بينها رقم تليفون العضو المحلى للبرلمان، ورئيس إدارة الحكم المحلى، وقائد الشرطة، ووحدات الخدمات الصحية المحلية، وغيرها من تليفونات المسئولين وصولاً إلى (ومتضمنة أيضًا) رئيس وزراء بنجلاديش. ونشرح لها أن بإمكانها استخدام تلك الأرقام كلما كانت هى أو أى أحد من سكان قريتها فى حاجة إلى مساعدة الحكومة. إنها وإن كانت بادرة رمزية فإنها أيضًا إشارة واضحة وحقيقية للقوة التى يحظى بها الأفراد نتيجة لوجود الاتصالات الإلكترونية.

وهناك بالفعل حالات استخدمت فيها سيدات تليفون جرامين هذه القوة، ومن أفضل القصص التى مرت بى أن سيدة من سيدات تليفون جرامين فى إحدى القرى علمت بجريمة ارتكبت فيها ـ حيث اعتدى أحد الغرباء على أحد سكان القرية، ثم اختفى المعتدى سريعًا ـ وقد غضب سكان القرية وأصابهم كثير من الذهول نتيجة لما حدث. ومما زاد من غضبهم أن قائد الشرطة لم يهتم باتصالاتهم.

وفى الماضى لم يكن لمثل هؤلاء السكان أى سلطة حقيقية، ولكن سيدة التليفون قالت «لا تقلقوا، سوف اتصل برئيس الشرطة». وقامت بالاتصال به وقالت «إن سكان قريتنا أصابهم الغضب الشديد لرفضك الرد على مكالماتهم. وأنا أطالبك بإرسال بعض قوات الشرطة فى الحال للتحقيق فى هذه الواقعة، وإلا سأقوم بالاتصال بمكتب رئيس الوزراء، فأنا معى رقمه الآن!»، فوصلت الشرطة فى غضون ساعة.

وأخيرًا، يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تدعم الديمقراطية، وذلك بتمهيدها الطريق لزيادة نشاط المواطنين. لقد ظهرت قوة هذه التكنولوجيا جليًا فى عام

٢٠٠١ فى أكبر ديمقراطيات العالم وهى الهند. فباستخدام كاميرا فيديو خفية تمكن اثنان من الصحفيين من تصوير واقعة رشوة لأحد مسئولى الحكومة، والذى شوهد يأخذ رشوة بلغت قيمتها ١٠٠ ألف روبية (ما يوازى ٢٠٠٠ دولار) فى مقابل عقد دفاع. ثم قاموا ببث هذا الفيلم على موقع إخبارى على الإنترنت فانتشر خبر هذه الجريمة بسرعة لدرجة أن وزير الدفاع وعددًا من مسئوليه اضطروا إلى تقديم استقالاتهم فى الحال لتجنب انهيار الحكومة كلها.

والواقع أن هذا أمر يثير الضحك - فمعظم الهنود يفترضون أن الرشاوى التى تتداول خلف الأبواب المغلقة كل عام تقدر بملايين الدولارات، وفى الوقت نفسه كانت رؤية ٢٠٠٠ دولار فقط تقدم كرشوة ذات أثر هائل على الرأى العام.

هذه هى قوة تكنولوجيا المعلومات. فهى الصوت لمن لا صوت لهم، والعين التى ترى خلال الضباب السياسى والأذن التى تسمع خلال الضوضاء السياسية. وهذا سبب آخر يوجب على الحكومات والشركات والمنظمات غير الهادفة للربح والمواطنين العاديين التعاون لضمان توافر تكنولوجيا المعلومات وترسيخها بين الجميع فى هذا العالم ـ بما فى ذلك الفقراء ممن هم فى أمس الحاجة للمساعدات التى تقدمها.

* * *

الفصل العاشر

مخاطر الرخاء

بدأ الناس خلال السنوات الماضية فى أخذ ظاهرة الاحتباس الحرارى على محمل الجد، نتيجة للإجماع المتنامى للعلماء على خطورة تلك الظاهرة. وعلى الرغم من خطورة الأمر فإن قلق الناس فى أحيان كثيرة لا يكون على مستقبل الكوكب ككل، ولكن رد الفعل المباشر غالبًا ما يدور حول مدى جدية تلك التهديدات بالنسبة للملكية والدخل وليس بالنسبة للحياة نفسها. فالناس يتساءلون: هل سيؤدى تغير المناخ إلى زيادة عدد وشدة العواصف فى منطقة الكاريبى؟ هل ستتأثر قيمة الشاطئ الذى أملكه فى فلوريدا أو جزر الباهاما؟ هل ستؤدى أنواع جديدة من الحشرات أو إصابات المحاصيل إلى تدمير حديقتى أو رفع أسعار الأغذية التى اشتريها من السوبرماركت؟ هل سيفوت على أطفالى فرصة الاستمتاع بروعة الحاجز المرجانى الرائع فى أستراليا؟

والوضع فى بنجلاديش أكثر خطورة، حيث يمثل الاحتباس الحرارى تهديداً لكل صور الحياة. فبنجلاديش ستكون من أكثر الدول تأثرًا بالتغيرات الكارثية التى يتنبأ بها العديد من العلماء فى الوقت الحالى. وتواجه بنجلاديش أمام هذا التهديد نفس المشكلات التى تواجهها الدول النامية. فالمشكلات ابتداء من تغير المناخ ونقص المياه وصولاً إلى التلوث الصناعى وارتفاع أسعار الطاقة، والتى لا تتجاوز مجرد كونها مشكلات عادية فى دول الشمال المتقدم، تمثل مسألة حياة أو موت لدول الجنوب النامية.

وحتى فى ظل الظروف العادية فإن نحو ٤٠٪ من أراضى بنجلاديش يغمرها الفيضان خلال موسم الرياح الموسمية وهذه الظاهرة السنوية لها جوانب حميدة، فهى مثل فيضانات نهر النيل فى مصر، تمنح الأراضى الزراعية الخصوبة التى تحتاجها. ولكن عندما تتسبب التحولات الصغيرة فى المناخ فى زيادة شدة تلك الفيضانات فإن الجانب المدمر فيها يطغى على الجانب الحميد. حيث تمحى السيول قرى كاملة وفى بعض الأحيان مناطق بأسرها، وتشرد مئات الآلاف وفى بعض الأحيان الملايين من البشر. كما يموت الكثير من الناس وخاصة الأطفال، جراء الفيضانات الشديدة. كل هذا لأننا لا نمتلك الموارد اللازمة لمكافحة السيول وإدارة مخاطرها مثلما فعلت هولندا مثلا للتحكم فى انخفاض أراضيها عن مستوى البحر الأمر الذى طالما مثل تهديداً لها. وقد ساهمت هذه الكوارث المتكررة فى استدامة الفقر فى بنجلاديش، لأن الناس يقضون سنوات طوال فى إعادة البناء عقب كل كارثة.

ويمثل الاحتباس الحرارى تهديداً شديداً لبنجلاديش حيث يدعم ويزيد من الأخطار المحدقة بالبلاد. فإذا ما استمرت الجبال الجليدية فى جرين لاند فى القطب الشمالى فى الذوبان فإن منسوب المياه فى المحيطات سيرتفع ليغطى تدريجيًا أجزاء كبيرة من بعض دول العالم ذات الأراضى المنخفضة، ومن بينها بنجلاديش.

ولنا أن نتخيل حجم الكارثة الإنسانية التى ستقع على شعب بنجلاديش الضعيف المتضخم سكانيًا نتيجة للاحتباس الحرارى. فسوف تؤدى تلك الآثار الكارثية إلى انخفاضات حادة فى محصول الأرز، وخسائر فادحة فى الأرواح، وجيوش من اللاجئين مما سيزيد من حجم الهجرات الخارجية.

هذه المأساة يمكن أن تقع فى وقت أقرب مما يظن الكثيرون. فالعلماء يؤكدون أن منسوب المياه فى خليج البنغال قد بدأ فى الارتفاع بالفعل. وتقدر الدراسات الأخيرة مقدار الارتفاع فى منسوب المياه ما بين ثلاثة إلى ثمانية ملليمترات سنويًا. وهذه الزيادة قد تبدو هينة بالنسبة للبعض، لكنها لن تصبح كذلك إذا ما

علمنا أن نحو ٢٠٪ من مساحة بنجلاديش، التى تأوى نحو ثلاثين مليون نسمة، تقع فوق مستوى سطح البحر بنحو متر واحد أو أقل. وقد حذر كوفى عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة بأن جزءًا كبيرًا من بنجلاديش قد يختفى تمامًا بنهاية هذا القرن.

ويستطيع مواطنو بنجلاديش فعل الكثير بأنفسهم لمواجهة الفقر، ولكن كيف يمكن لهم مواجهة خطر الاحتباس الحرارى العالمى بمفردهم؟ من البديهى أننا لا نستطيع ذلك. إن الكارثة القادمة ستكون أشد وطأة على فقراء بنجلاديش، وغيرهم من فقراء المناطق الأخرى المصابة من المناطق المطلة على المحيط الهادى وصولاً إلى المناطق المعرضة للجفاف فى إفريقيا الوسطى. وتتطلب مواجهة تلك الكارثة تضافر جهود كل دول العالم. وإذا لم يتم هذا التعاون فى وقت قريب فسوف تذهب جهودنا لمواجهة الفقر وتحسين حياة الفقراء فى العالم هباءً.

ولن يكون الفقراء بالطبع هم الفئة الوحيدة التى ستتأثر بتغير المناخ. فعلى غرار الكناريا الأسطورية التى استخدمها عمال المناجم لتنبههم عند وجود غازات خطيرة تحت الأرض، فإن سكان الدول النامية سيكونون أول ضحايا التغيرات القادمة، ولكن لن يكونوا آخرها. فمصيرنا نحن سكان الدول النامية سيكون بمثابة نموذج للمعاناة المتوقعة لسكان الدول المتقدمة.

عدم العدالة الاقتصادية والصراع على الموارد العالمية

ولفهم ما يتعين علينا فعله لمواجهة تلك الكارثة قبل أن تدمر العالم، لا بد لنا أن نفهم جذورها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن ناحية الطبيعة الإنسانية. فقد شهدت العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية نموًا غير مسبوق للاقتصاد العالمى. وهو ما يعد أمرًا جيدًا فى معظم الأحوال، فالثروة الناتجة من التكنولوجيات الحديثة والأسواق المحررة والتجارة المتنامية أدت إلى تحسن مستويات المعيشة لمئات الملايين من سكان الدول المتقدمة. كما بدأت تلك التغيرات أيضًا تخرج مئات الملايين من سكان الدول النامية من دائرة الفقر.

ولكن النمو يخلق معه المشكلات أيضًا. فالموارد غير المتجددة تتجه سريعًا نحو النضوب حيث يرتفع الطلب عليها بمعدلات متزايدة. ولعل أهم أمثلة تلك الموارد الوقود الحفرى مثل البترول والغاز الطبيعى والفحم. ولكن هناك سلعًا أخرى أساسية تزداد ندرة بمرور الوقت مثل المعادن الصناعية والأملاح المعدنية، والغابات، والأسماك، والمياه الصالحة للشرب، وغيرها.

فالنظام الرأسمالى إذن وهو الذى يسود معظم دول العالم يحمل فى طياته علاقة غير صحية بين البيئة والنمو الاقتصادى. وكلما ازداد حجم الاقتصاد العالمى كلما ازدادات معه فداحة التهديدات التى يواجهها كوكب الأرض وبقاء النوع الإنسانى فى الأجل الطويل.

وخلال هذه السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين، أصبح تهديد النظام الطبيعى للعالم يأتى بصفة أساسية من اقتصاديات أوروبا وأمريكا الشمالية، وهى أولى الاقتصاديات التى توجهت نحو التصنيع المكثف، وأتيحت لهم بالتالى فترة أطول لتطوير بصمة واضحة على كوكبنا. ومازالت هذه الاقتصاديات حتى اليوم تستنفد الموارد الطبيعية بمعدلات أعلى من النسبة التى تناظر عدد سكانهم إلى عدد سكان العالم. وبوجه عام فكلما ارتفع مستوى الدخل فى الدولة، كلما ازدادت مساهمتها فى الأخطار البيئية العالمية.

ولعل أكثر نتائج التصنيع المفرط وضوحًا تتمثل فى الاحتباس الحرارى. وقد نتجت هذه الظاهرة عن التزايد المستمر والخطير لمستويات الغازات الدافئة greenhouse gases فى أجواء الكرة الأرضية، والتى تنتج بصفة أساسية من احتراق الوقود الحفرى. وتتسبب هذه الغازات فى احتباس حرارة الشمس حول كوكب الأرض وبالتالى تغيير المناخ العالمى بطرق لا يمكن التنبؤ بها. وعلى الرغم من اختلاف العلماء فيما بينهم حول مدى ومعدل تغير المناخ العالمى، فقد اتفقوا جميعًا على حدوث هذا التغير وعلى توقع زيادته خلال السنوات القادمة. وقد أشارت دراسة رفيعة المستوى أجرتها الأمم المتحدة إلى أن متوسط درجات الحرارة العالمية يتوقع أن ترتفع ما بين ١,٥ درجة و٥,٥ درجات مئوية بنهاية عام ٢١٠٠.

وهنا لا بد لنا أن نتساءل عن المسئول عن انبعاث تلك الغازات الدافئة والتى يتوقع أن تترك آثارها على كل أجزاء العالم خلال الأجيال الثلاثة القادمة؟ إنها دول العالم المتقدم الغنية التى تقوم بحرق النصيب الأكبر من الوقود الحفرى لتحريك سياراتهم، وتدفئة منازلهم ومكاتبهم، وتشغيل مصانعهم. فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا والتى لا يتجاوز سكانها ٥ , ٤٪ من سكان العالم، تنتج ٢٥٪ من إجمالى انبعاثات الغازات الساخنة.

والأكثر من هذا أن حرق الوقود الحفرى ليس هو الوسيلة الوحيدة لتدمير أسلوب الحياة فى الدول المتقدمة المحيطة بنا. فعلى سبيل المثال، قدرت قيمة ما ينفق سنويًا على إطعام كل مواطن أمريكى بما يساوى ٤٠٠ جالون من الجازولين. تعود نسبة ٣١٪ منها إلى استخدام المخصبات المستخلصة من الوقود الحفرى، بينما يذهب الباقى إلى تشغيل الآلات وري التربة وإنتاج المبيدات.

وكل هذا هو بحق إسراف هائل. فكما أشار أحد النقاد:

نحن الأمريكيون، نأكل الوقود الحفرى بالمعنى الحرفى، ولا تعطى قوانين الديناميكا الحرارية اتصالاً مباشرًا بين الطاقة المدخلة فى مجال الزراعة والمخرجة منه إذ يوجد بينهما دائمًا عمليات كثيرة تسبب فقدًا ملحوظًا فى الطاقة، ولقد وصلنا إلى نقطة العائد الحدى نتيجة لهذا الفقد. فنتيجة لتدهور التربة، وتزايد الطلب على مكافحة الآفات، وارتفاع تكلفة الطاقة المستخدمة فى الرى يتحتم على الزراعة الحديثة أن تستمر فى التوسع فى إنفاقها على الطاقة للحفاظ على المستوى الحالى للمحاصيل.

لقد أثبتت الزراعة القائمة على التصنيع كتلك الموجودة فى الولايات المتحدة الأمريكية فاعليتها فى رفع حجم المحاصيل، بالإضافة إلى تحقيقها لأرباح ضخمة للمستثمرين الزراعيين. ولكن هذا النوع من الزراعة لا يتسم بالاستدامة فى الأجل الطويل.

ومن الواضح أن عدم التوازن بين الكثافة السكانية المتواضعة نسبيًا فى العالم المتقدم، وبين استخدام تلك الدول المفرط للموارد الطبيعية العالمية لا يتسم بالعدالة ولا بالاستدامة. وهى حقيقة يزداد عدد المدركين والمقدرين لها عامًا بعد عام، فى كل من العالمين المتقدم والنامى.

ولسوء الحظ فإن رد الفعل الرئيسى لأصحاب السلطة كان البحث عن طرق تمكنهم من الاستمرار فى السلطة. فحكومات العالم المتقدم ترى أن أحد المهام الموكلة إليهم هى التأكد من سيطرة دولهم على أهم الموارد فى العالم، بصرف النظر عن مكان وجود تلك الموارد. فيعملون بالتعاون مع الشركات الكبرى العاملة فى الدول النامية لضمان توافر الموارد الأساسية لها كالبترول والغاز والأملاح المعدنية دون انقطاع. وخلال عملية التفاوض حول السيطرة على تلك الموارد، والتى تجمع بين قادة الشركات الكبرى والممثلين التجاريين والدبلوماسيين، تستغل الشركات قوتها المالية بجانب القوة السياسية والعسكرية لحكوماتها.

وليس من قبيل الصدفة أن المناطق التى عرفت بغناها فى الموارد كانت دائما مركزاً للمكائد والدسائس السياسية والعسكرية والاقتصادية، وذلك للسعى المستمر من جانب قادة العالم المتقدم للسيطرة طويلة الأجل على مواردها. ويعتبر الشرق الأوسط من أهم الأمثلة على ذلك. لهذا فإن القلق المتزايد فى العالم من التناقص المستمر للموارد الحيوية، وخاصة البترول، يمثل أيضًا تهديداً خطيراً للسلام العالمى.

واليوم يتمتع الأمريكيون وغيرهم من الشعوب الغنية فى العالم، بإسلوب حياتهم المترف. ولكن كم تبلغ التكلفة التى يستطيعون تحملها فى الأجل الطويل، فى صورة دمار بيئى وصراعات عسكرية مقابل الحفاظ على هذا الإسلوب فى الحياة إلى أجل غير مسمى؟

انتشار الثروة ومعضلة النمو

ليس من المتصور أن يرضى أحد الحريصين على الإنسانية بسيطرة مئات

الملايين من الناس على كل الموارد فى الوقت الذى يخوض فيه المليارات الأخرى من البشر صراعًا من أجل البقاء. والواقع أن هذا هو عالمنا الذى نعيشه الآن.

فإذا نظرنا إلى إحدى الصور القاتمة المعبرة عن الوضع الحالى، وهى إحصائيات عدم العدالة الاقتصادية. نجد أنه وفقًا لدراسة أعدها المعهد العالمى لأبحاث التنمية الاقتصادية بجامعة الأمم المتحدة فى عام ٢٠٠٠، فإن أغنى ١٪ من سكان العالم يستحوزون على نحو ٤٠٪ من أصول العالم، كما أن أغنى ١٠٪ يسيطرون على ٨٥٪ من تلك الأصول. وعلى العكس من ذلك، فالنصف الأفقر من سكان العالم يمتلك ١٪ بالكاد من أصول العالم.

وتظهر نفس الصورة السابقة لعدم المساواة فى توزيع دخل العالم. حيث تسيطر خمس دول، هى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، على ٤٥٪ من دخل العالم فى الوقت الذى لا تتجاوز فيه نسبة سكانها ١٣٪ من إجمالى سكانه. وعلى النقيض تمامًا، نجد أن ثلاث دول ضخمة من دول العالم النامى، وهى الهند والصين وإندونيسيا، يحصلون على ٩٪ فقط من دخل العالم فى الوقت الذى تضم فيه هذه الدول الثلاث ٤٢٪ من سكانه وبعبارة أخرى، فإن أغنى ٥٠ مليون فرد فى العالم (أغنى ١٪ من السكان) يحصلون على دخل يعادل ما يحصل عليه ٥٧٪ من السكان (أفقر شريحة سكانية)، والذين يتجاوز عددهم ثلاثة مليارات نسمة.

هذه هى الحقيقة القاسية. وعلى الرغم من النمو السريع للاقتصاد العالمى فإن عدم العدالة فى توزيع الدخل لا يتناقص بالمعدل الذى يرضاه معظم الحريصين على احترام الإنسانية بمعنى أن حقيقة عدم عدالة التوزيع رغم قسوتها الآن يمكن أن تصبح أشد قسوة فى المستقبل.

لهذا يعتبر الحد من عدم العدالة فى توزيع الدخل والعمل على توسيع الطبقة المتوسطة العالمية لتشمل المليارات ممن يعيشون حياة بائسة على دخول تبلغ دولارين أوأقل يوميًا، من الأولويات الإنسانية لكل أصحاب الضمائر الحية. إنها القضية التى كرست لها حياتى. ولكن علينا أن نعلم أن حل مشكلة عدم

العدالة سيجلب معه تحديات جديدة وخطيرة لمواجهة أوضاع أصبحت حدتها وآثارها جلية بالفعل.

ولعل إحدى القصص الباعثة على الأمل فى عصرنا الحالى، هى معدلات النمو المرتفعة التى تحققها بعض الدول الكبرى فى العالم النامى، وخاصة العملاقان الأسيويان الصين والهند. فقد خرج عشرات الملايين من سكان تلك الدول من دائرة الفقر نتيجة لهذا النمو. غير أن توسع تلك الدول فى قاعدتها الصناعية وبالتالى استهلاكها للمزيد من الموارد، يحولهم إلى مساهمين أساسيين فى مشكلات التلوث العالمى والتغيير المناخى. وكلما ارتفعت معدلات النمو المحققة فى تلك الدول، كلما ازداد احتمال تجاهل المسائل البيئية أملاً فى استدامة النمو المرتفع.

والواقع أن مستوى انبعاثات الغازات الدافئة greenhouse gas فى كل من الصين والهند آخذ فى الارتفاع بمعدلات مقلقة. وتشير دراسة أجرتها الأمم المتحدة على الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ إلى أن انبعاثات الغازات الدافئة فى الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكندا قد ارتفعت بنسب تتراوح بين ١٦٪ إلى ٢٧٪، فى الوقت الذى نجحت فيه المملكة المتحدة فى تخفيض تلك الانبعاثات بنسبة ١٤٪. وفى الوقت نفسه، زادت الانبعاثات الصادرة من الصين بنسبة ٤٧٪، ومن الهند بنسبة ٥٥٪.

وخلال السنوات التالية لعام ٢٠٠٤، ومع تسارع النمو الاقتصادى للصين، ازدادت المشكلة تفاقمًا. ففى عام ٢٠٠٦ فقط رفعت الصين من قدرتها الإنتاجية لإنتاج الطاقة بمقدار يوازى إجمالى حجم محطات الطاقة فى المملكة المتحدة وتايلاند مجتمعين. وتعتمد معظم المحطات الجديدة فى الصين على مولدات تعمل بالفحم، وهو ما يزيد من مشكلة تلوث المياه والهواء التى تواجهها البلاد. وقد تنبأت الهيئة الدولية للطاقة أنه بحلول عام ٢٠٠٩ ستكون الصين قد تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية، لتصبح أكبر منتج للغازات الدافئة المرتبطة بإنتاج الطاقة. بينما يشير بعض الباحثين الآخرين إلى أن الأمر أشد خطورة من ذلك،

فقد تجاوزت الصين الولايات المتحدة بالفعل فى عام ٢٠٠٦، وذلك وفقًا لهيئة التقييم البيئى الهولندية.

وتغير المناخ ليس هو المشكلة البيئية الوحيدة الناتجة عن النمو غير المحسوب بالطبع فالآثار المباشرة للتلوث يمكن أن تكون بنفس الخطورة. ومرة أخرى نجد عمالقة الدول النامية يعيشون المشكلات وآثارها بنماذج حية. فالصين تضم اليوم ست عشرة مدينة من بين أكثر عشرين مدينة ملوَثة فى العالم، كما أن الوضع فى الهند قد يكون أسوأ. وقد أظهرت دراسة أُجريت فى عام ٢٠٠٤ عن جودة الهواء فى ثلاث وثمانين مدينة هندية أن أكثر من ٨٤٪ من السكان يتنفسون هواءً ملوثًا بدرجات خطيرة.

ولا شك أن الدمار الإنسانى الناتج عن التلوث ينعكس فى صورة خسائر اقتصادية ضخمة فالوفيات المبكرة، والإقامة فى المستشفيات وزيارات الأطباء، وأيام التغيب عن العمل، وتكلفة محاولة حل المشكلات البيئية وغيرها تستنزف موارد الاقتصاد بصورة كبيرة فتتراوح التكلفة المقدرة للتدهور البيئى فى الصين ما بين ٧٪ و١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، بحسب الدراسة التى نعتمد عليها.

إننا نحيا فى عالم تتسبب فيه عدم العدالة فى توزيع الدخل فى معاناة إنسانية هائلة للفقراء. ومع ذلك فإن الحل البديهى لتلك المشكلة، وهو النمو الاقتصادى السريع للدول النامية، يخلق فى حد ذاته مخاطر كارثية. ويمكننا أن نطلق على هذه المشكلة المزدوجة معضلة النمو.

الحكمة من النمو بدون حساب

ما هى جذور تلك المعضلة المؤلمة؟ إننى أؤمن بأنها ترجع أساسا لنفس النظرة المعيبة المشوهة للمجتمع والوجود الإنسانى والتى تحكم نظامنا الاقتصادى بأكمله. وباختصار فإن فلسفة الرأسمالية التى يؤمن بها كل متخصص اقتصادى بشكل مطلق، ومدير تنفيذى لشركة، وخبير فى السياسات وكاتب فى مجال الأعمال التجارية، تتمثل فيما يلى:

* إن الحياة الأفضل لسكان العالم، والحد من المعاناة الناتجة عن عدم العدالة، لن تتأتى إلا بتحقيق النمو الاقتصادى القوى.

* تتطلب عملية تحريك النمو الاقتصادى توافر الاستثمارات من خلال الأسواق الحرة التنافسية.

* يقتصر اجتذاب أموال الاستثمارات على الشركات التى تهدف إلى تعظيم العائد على رأس المال

* لا يتحقق تعظيم العائد على رأس المال إلا للشركات التى تجعل من تعظيم أرباحها هدفها الوحيد.

والواقع أن هذا المنطق يردنا إلى نفس الاستنتاج الذى بلغناه مسبقًا على أساس الافتراض الذى يعتبر الإنسان كائنًا ذا توجه واحد ويعتبر النقود هى القوة الوحيدة التى تحركه وتجلب له السعادة والرضا؛ هذا الاستنتاج هو أن تعظيم الأرباح هو أساس كل شىء فى هذا العالم.

وقد يبدو هذا المنطق مقبولاً فى حد ذاته، ولكنه لن يصبح كذلك إذا ما ألقينا نظرة على العالم الحقيقى. فمشروعات الدول المتقدمة تعمل بجد من أجل تعظيم أرباحها، ونتيجة لهذا تتبدد الموارد، وتتدهور البيئة، وتواجه الأجيال القادمة مستقبلاً قاتمًا. ومع انتشار الفلسفة الرأسمالية اتجهت دول مثل الصين والهند إلى تطوير فئاتها الخاصة من رجال الأعمال ممن يسعون بدأب إلى تعظيم أرباحهم، متبعين فى ذلك نماذج النمو فى أمريكا الشمالية وأوروبا. الأمر الذى أدى إلى إصابة مئات الآلاف من الأفراد بالأمراض والوفاة نتيجة للتلوث، وتفاقم مشكلة الاحتباس الحرارى نحو نقطة اللاعودة.

ومن الواضح أن هذا المنطق المسلم به للنمو الاقتصادى غير المحسوب يحمل فى طياته خطأ جسيما ولنتأمل معا ما تنص عليه هذه الفلسفة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية. فإذا كان من الصحيح أن تسعى الشركات لتعظيم أرباحها بأى ثمن، فكيف يتعين عليها التعامل مع تلك الموارد؟ من البديهى أنهم سيتبعون مبدأ

أسبقية الوصول لتلك الموارد بأى ثمن فتكون السيطرة على الموارد من نصيب من لديه القوة المالية أو الفعلية (فى صورة حشد عسكرى) الأكبر. ثم يتعين استغلال تلك الموارد لدعم المشروعات التى تعظم أرباح مالكيها، من أصحاب القول الفصل فى توزيع الموارد المتاحة.

وفى واقع الأمر فإن هذا يعتبر وصفًا دقيقًا لطريقة توزيع واستغلال الموارد المتاحة فى العالم حاليًا من بترول وغاز وفحم وأراض زراعية وأسماك وأخشاب وأملاح معدنية ومياه صالحة للشرب. ففى بعض الحالات يكون للشركات الخاصة الحرية الكاملة للتصرف فى الموارد، بينما فى حالات أخرى تمارس الشركات سلطاتها بالتعاون مع حكوماتها. وفى أغلب الأحوال لا يكون هناك اعتبار لرأى الأغلبية الساحقة من الناس ممن تتوقف حياتهم على تلك الموارد. فوفقًا للمنطق الرأسمالى لا يوجد مبرر لأخذ رأى تلك الغالبية العظمى فى الاعتبار من الأساس، إذ أنها لا تساهم بأى طريقة فى تحقيق هدف تعظيم الأرباح.

وكان من الممكن أن يستمر هذا النظام الذى يسمح للدول والشركات الكبرى بالسيطرة على الموارد واستغلالها لصالحها ولتعظيم أرباحها المباشرة، بدون اعتراض إذا لم تكن الحياة على كوكب الأرض مهددة بكارثة نتيجة لتطبيقه. ومع استمرار الموارد غير المتجددة فى الانكماش نتيجة للارتفاع المستمر فى معدلات استهلاكها، ومع تزايد مخاطر الاحتباس الحرارى، يصبح على أكثر الرأسماليين حماسًا تقبل حقيقة أن تعظيم الأرباح لم يعد مبدأ مقبولاً يمكن وضع السياسات البيئية على أساسه. فكيف سيتسنى لأغنى أغنياء العالم الاستمتاع بثرواتهم إذا أصبح الهواء المحيط بهم أكثر خطورة من أن يتنفسوه؟

ما هو حجم الاستهلاك؟

إننى من المؤمنين بالحرية الشخصية إيمانًا كاملاً. فكل إنسان فى هذا العالم مزود بقدرات غير محدودة. والمجتمع المثالى هو ذلك الذى يخلق بيئة مواتية

حول كل فرد لتمكينه من إطلاق كافة طاقاته الإبداعية. ويعتبر تعظيم الحرية الشخصية عنصراً أساسيًا لخلق تلك البيئة المواتية.

وفى الوقت نفسه فإننا جميعًا ندرك أن هناك حالات يتوجب فيها التضحية بجزء من الحرية الشخصية لتحقيق الأمن والأمان والسعادة فى الأجل الطويل. فاضطرارى للتوقف عند إشارات المرور الحمراء يقيد من حريتى الشخصية بقدر ضئيل. ولكن غياب تلك الإشارات سيجعل القيادة فى حد ذاتها أمر خطيرا إن لم يكن مستحيلا، فالمرء لن يأمن أبدًا أن يخرج عليه سائق متهور من أحد التقاطعات دون أن يراعى وجود السيارات الأخرى. ومعظم الناس فى المجتمعات المتحضرة يقبلون بوجود قيود تنظيمية بحد معقول فى مجالات الأعمال وغيرها من الأنشطة الشخصية، لما لتلك القيود من أثر إيجابى فى تحسين جودة الحياة فى الأجل الطويل دون أن تفرض على أى من الأطراف عبئًا لا مبرر له.

وأنا أرى أنه فى ظل الظروف التى يواجهها الجنس البشرى فى عالمنا اليوم، يجب فرض قيود على حرية كل أمة فى استهلاك وتبديد الموارد الطبيعية، وبداية يجب حث كل أمة على أن تقيد استهلاكها بشكل تطوعى. وإذا ما ثبت عدم كفاية ذلك، فسيكون علينا الانتقال، على مضض، إلى تطبيق القيود الإلزامية بموجب المعاهدات العالمية.

فالنمط الحالى للاستهلاك المفتوح للموارد الطبيعية، بما فيها الموارد غير المتجددة مثل البترول والغاز والفحم، والسلع الأساسية الأخرى المشتركة بين سكان الأرض مثل الهواء النقى والمياه، وإهدارها ونهبها من جانب مواطنى الدول الأكثر ثراءً، يترتب عليه تبديد أصول يفترض أن تكون إرثًا مشتركًا للجنس البشرى بأكمله. وهم بذلك يحرمون الأجيال القادمة من فرصة مماثلة للتمتع بحياة كاملة مثل حياتهم، كما يحرمون أيضًا سكان الدول النامية ممن يتوقون لتحقيق حياة أفضل. وعندما يحين اليوم الذى يصبح بإمكان سكان بنجلاديش وغيرها من الدول النامية التمتع بمستوى استهلاك يماثل أقرانهم فى

أمريكا الشمالية وأوروبا، فقد لا يجدون من الموارد ما يسمح لهم بذلك؛ لأن الموارد عندئذ ستكون إما مخصصة بالكامل لاستخدامات الدول المتقدمة، أو تم استنفادها بالفعل.

ومن حق الأفراد والأمم أن يتمتعوا بحياتهم بقدر ما يستطيعون. وأنا فى ذلك أؤيد كلمات جيفرسون الرنانة والتى أعلن فيها أن «تحقيق السعادة» هو حق إنسانى أصيل. ولكن هل يعنى هذا أن يكون لكل أمة الحق فى إهدار الموارد كما يحلو لها، وأن يستنفدوا موارد يحتاجها الآخرون من أجل بقائهم، وأن يتركوا بعدهم كوكبًا لا يمكن لأولادنا وأحفادنا الحياة فيه؟

إن الاستهلاك بدون اعتبار تكاليفه الاجتماعية طويلة الأجل هو نتيجة طبيعية وحتمية للصراع المرير من أجل تعظيم الأرباح. فعندما نضع الأرباح فى المقام الأول، ننسى أمر البيئة والصحة العامة والاستدامة. ويصبح السؤال الوحيد أمام الجميع هو: كيف يمكننا بيع وشراء المزيد من السلع وتحقيق أرباح أعلى من السنة السابقة؟ أما مدى أهمية تلك السلع أو فائدتها بالنسبة للناس فى الأجل الطويل فهو أمر غير مهم. وبهذا تضيع الجودة البيئية والاستدامة فى الأجل الطويل وحتى صحة المستهلكين الأفراد تضيع هى الأخرى فى خضم هذا السباق المجنون من أجل تعظيم الأرباح. فالهيئات مثل هيئة إدارة الأغذية والعقاقير فى الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها فقط الإشراف على درجة نقاء ما يتناوله المستهلكون، ولكنها لا تستطيع التدخل فى الكميات التى يتناولونها ولا كيف ستؤثر تلك الأغذية على صحتهم لعقود قادمة. وفى الوقت نفسه ينشغل خبراء التسويق فى حث المستهلكين على الاستهلاك بكميات تفوق احتياجاتهم كثيرا لأن فى ذلك تعظيم أكثر لأرباحهم.

إفساح المجال للأصوات الجديدة

تسيطر الأصوات المؤيدة للرأسمالية التقليدية على الأسواق فى الوقت الحالى. ويتحدث الكثير منها بالنيابة عن الشركات التجارية، فتحث المستهلكين على

شراء المزيد من السلع والخدمات بأسرع ما يمكن، من خلال الدعاية والإعلان والتسويق ووسائل الإعلام ذات التوجه الاستهلاكى (مثل المجلات المتخصصة فى السيارات والموضة والديكورات والإجازات). فالرسالة الأساسية تكون: اشتروا المزيد! اشتروا المزيد! واشتروا المزيد! واشتروا الآن! اشتروا الآن! اشتروا الآن!، وبعد كل هذا نتساءل لماذا يشعر الكثير من الشباب بالاغتراب، ولماذا يشعر من هم أكبر سنًا بأن حياتهم لم تعد سعيدة أو آمنة بشكل كامل.

فالصوت الوحيد المسيطر على السوق هو صوت الشركات الهادفة للربح والتى تسعى لضمان تحقيق هدف الزيادة المستمرة فى الاستهلاك حتى تحقق هى مزيدا من الأرباح وهذا الصوت يتتبع المستهلكين أينما كانوا وأينما ذهبوا، عندما يقرأون الصحف أو يستمعون للراديو أو يشاهدون التليفزيون أو يقودون سياراتهم أو يبحثون على الإنترنت. ويبث هذا الصوت تياراً متدفقًا من المؤثرات التى تحث على الاستهلاك بصفة مستمرة على أسماع وأبصار المستهلكين فى كل ثانية وكل دقيقة من ساعات اليوم. كما أن المشروعات، بمرور الوقت، تطور طرقًا أكثر ذكاءً ودهاءً لجذب انتباه المستهلكين بكل طريقة ممكنة لإقناعهم بشراء منتجاتهم. فلا عجب إذن عندما يستسلم الجميع فى النهاية ويقومون بالشراء. ولكن حتى هنا لا تتوقف الدعاية التجارية، فالمنتجون لا يزالون يرغبون فى بيع المزيد من منتجاتهم للمستهلكين، وسيطورون المنتجات الجديدة ويحاولون اجتذاب المستهلكين إلى تلك المنتجات الجديدة الأغلى ثمنًا بدلا من منتجاتهم القديمة، وأن يشتروا أكثر لمجرد الشراء حتى تتضخم أرباحهم.

والمفروض أن تكون عملية تشجيع الاستهلاك تلك قوة محركة للنمو الاقتصادى. ولكن ماذا عن الاستدامة العالمية؟ ماذا عن الحد من الإسراف فى الاستهلاك؟ ماذا عن الرضا الشخصى الناتج من تمتع الإنسان بالمتاح لديه بدلاً من السعى المستمر لتحقيق المراكز الأولى فى الصراع اللانهائى على السيطرة الاقتصادية؟ ألا تستحق هذه القيم الاستماع لدعايتها أيضًا؟

ينتابنى شعور قوى بأننا بحاجة إلى صوت مواز فى السوق، يبث فى المستهلكين رسائل من نوع مختلف. مثل:

* فكر فيما تحتاجه حقًا!

* كلما اشتريت أكثر كلما كان احتمال مساهمتك فى إنهاك الموارد غير المتجددة فى هذا العالم أكبر

* تحقق من أغلفة المنتجات، هل هى قابلة لإعادة التدوير؟

* اشتر من الشركة التى ستأخذ منك مخلفات المنتج الذى اشتريته سابقًا وتقوم بإعادة تدويرها

* اجعل بيتك أهلا لتحمل المسئولية الاجتماعية

* هل تنفق مثل أحد مواطنى العالم؟

وفى الوقت الذى تحث فيه أصوات المشروعات الهادفة للربح المستهلكين على تدمير صحتهم من خلال الإفراط فى الاستهلاك، سيعمل الصوت الموازى على توصيل رسائل أخرى حول التمتع بصحة جيدة والخطوات اللازمة لتحقيق هذه الصحة الجيدة وما يتعين علينا أكله وما يتعين علينا ألا نأكله، وكيف يمكننا اجتذاب الأطفال لتناول الأطعمة المغذية؟ وكيف تسهم التمارين الرياضية والأنشطة المختلفة فى دعم الصحة؟ ولماذا تكون الأغذية المنتجة طبيعيًا ومحليًا أفضل مذاقًا؟ ولماذا تعتبر أفضل من الناحية الصحية؟ وهكذا.

قد يشتكى البعض من أننى أدعو إلى استخدام الدعاية للتلاعب بالناس، أو أننى أسعى لتحويل المجتمع إلى «مربية» تسعى إلى تعليم الناس السلوك الأنسب. ولكن الناس فى هذا العالم غارقون بالفعل فى الدعاية ومضايقات «المربية» الموجودة بالفعل والتى لا تكف عن الدعاية للشركات الهادفة لتحقيق الربح، والتى يتلخص دافعها الوحيد فى تملق المستهلكين للحصول على أرباح أعلى منهم. وكل ما أنادى به أنا صوت مواز لنخلق هنا بعض مظاهر التوازن على الأقل.

أما عن مصدر هذا الصوت الموازى فإن المشروعات الاجتماعية يمكنها أن تلعب دوراً حيوياً فى هذا المجال. لأن الأصوات الموازية كالتى وصفتها تعيش بيننا فعلا فى وقتنا الحالى. فهى تصدر عن المدارس والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية والمؤسسات الأهلية والمجموعات الدينية وغيرها من المنظمات غير الهادفة للربح. غير أن هذه الاصوات ضعيفة ويصعب سماعها، فمع نقص الموارد المالية لدى تلك المؤسسات، تصبح عاجزة عن الاستفادة من وسائل الإعلام القوية التى تستخدمها الشركات الكبرى. لذا فلا عجب ألا يصل صوتها إلا إلى عدد محدود من الفئة المستهدفة، وتضيع أصواتها فى النهاية فى صخب الدعاية الموالية للاستهلاك.

أما إذا كان مصدر هذا الصوت هو شركة كبرى، فإن رسالته ذات الصفة التجارية تصل إلى جمهور أكبر من الناس. ولعل أهم ما يجب أن يراعى فى تلك الحملة الدعائية هو تأصيل مفهوم العمل الاجتماعى وتقريبه إلى الناس ليصبح محل تقدير لديهم. فأنا أؤمن أن جوهر العمل الاجتماعى قائم بالفعل فى عقول كل بنى البشر، فى انتظار أن يتاح له فرصة الظهور، غير أن أساليب تفكيرنا النظرية لا تدرك ذلك.

لقد قابلت فى رحلاتى حول العالم للترويج لمفهوم الائتمان الصغير والعمل الاجتماعى، عدداً لا يحصى من الشباب فى المدارس والكليات والجامعات فى جميع أنحاء العالم. ولقد تأثرت كثيراً بمثاليتهم وروحهم الخيرة وقدراتهم الإبداعية. وأنا على يقين من استعدادهم للقيام بالأعمال الرشيدة لأنفسهم وللعالم ككل.

ويمكن للمشروعات الاجتماعية أن تصبح مصدراً للصوت القوى الموازى الذى نبحث عنه. فهو مصدر يتمتع بالمصداقية، لعلم الأفراد أن هذه المشروعات لا تحاول التلاعب بهم لتحقيق مكاسب شخصية. فالمشروع الاجتماعى المتخصص فى تحقيق الأهداف البيئية يمكنه أن يوضح للعالم كيف تسبب الشركات الهادفة للربح أضرارا بالبيئة، وكيف أن المستهلكين بمقدروهم التخفيف

من حجم الكارثة المناخية باستخدام منتجات صديقة للبيئة. كما أن المشروع الاجتماعى الذى يدير برنامجًا للائتمان الصغير يمكنه أن يوضح أهمية هذا البرنامج وكيف أن النظام المصرفى التقليدى يحتاج إلى الإصلاح. والمشروع الاجتماعى الذى يقدم خدمة التأمين الصحى بتكاليف منخفضة يمكنه أن يعلم الناس طرق الحفاظ على الصحة دون الحاجة إلى الأطباء والأدوية، وذلك من خلال الرعاية الوقائية والتغذية الجيدة والتمارين الرياضية. وهكذا يمكن أن يصبح تقديم المعلومات والنصائح غير المتحيزة للمستهلكين فى حد ذاته مجالاً جذابًا للمشروعات الاجتماعية.

ولأن المشروعات الاجتماعية هى فى نهاية الأمر مشروعات مثل أى مشروعات أخرى، فسوف يكون لديها الدافع والموارد والسوق اللازمة لتوصيل رسالتها الموازية لرسائل الشركات الهادفة للربح لأول مرة، إلى قاعدة عريضة من المستهلكين. وسيكون للمشروعات الاجتماعية ميزة تنافسية فى عالم الأفكار لأن الجميع يعلمون بعدم وجود دافع لتلك المشروعات إلى الكذب. ونتيجة لعدم وجود توزيع أرباح لحملة الأسهم فى حالة المشروعات الاجتماعية، يصبح الهدف الوحيد للمشروع هو خلق منفعة اجتماعية. لذا فإن المستهلكين الذين سيسمعون عن القضية وفى ذات الوقت يحملون فى أنفسهم نفس القيم التى تسعى الشركة لترسيخها، سيدعمون تلك الشركة وسيساعدون فى توصيل الرسالة.

وسوف يحفز صوت المشروعات الاجتماعية كثيرا من المستمعين الذين يشعرون باستغلال المشروعات الهادفة للربح لهم وتلاعبها بهم باستخدام مختلف أساليب التسويق. فالعديد من الناس وخاصة الشباب سيستمعون للمشروعات الاجتماعية لأنهم يرغبون فى أن يعيشوا حياة صحية مستدامة وصديقة للبيئة وكريمة للفقراء ومحققة لراحة البال.

إن النتيجة الأساسية لتضافر جهود الآلاف من المشروعات الاجتماعية، ستكون نقلة فى لهجة ومحتوى الحوار الشعبى. وسوف نجد القيم الأخرى

غير المالية مكانها فى النقاشات العامة، وسيعرف الناس مضمونها الحقيقى، فهى قواعد إرشادية ومرتكزات أساسية لتحقيق حياة أفضل وذات معنى أكثر سموّا.

حل معضلة النمو

ماذا يمكننا أن نفعله فى هذه الأثناء لحل معضلة النمو المتمثلة فى الصراع بين الحاجة المطلقة لتحسين مستوى معيشة المليارات من فقراء العالم والحاجة المطلقة المساوية لها لمنع النمو الاقتصادى من تخريب البيئة العالمية وما ينتج عن ذلك من تغيير مدمر للمناخ؟

من الواضح أن علينا تحقيق التقدم على عدة محاور. فخلال القرنين الماضيين، ومنذ قيام الثورة الصناعية تمتعت الدول الغنية بموارد العالم غير المتجددة دون قيد أو شرط. وقد حان الوقت الآن لاتخاذ القرار حول كيفية استخدام الموارد المتبقية.

وكثيراً ما نسمع آراءً تنادى بضرورة تجنب اقتصاديات الجنوب سريعة النمو (الهند والصين والبرازيل وإندونيسيا والاقتصاديات الأخرى الآخذة فى التوسع فى إفريقيا) الوقوع فى نفس النمط الاستهلاكى للشمال، فعليهم بدلاً من ذلك خلق منظومة قيم ونمط أفضل للحياة وأكثر استدامة بيئيًا. والواقع أن هذا صحيح ولكنه غير كاف. فعلينا ألا نتحدث عن نمطين للحياة، أحدهما للشمال والآخر للجنوب. فوجود نمطين أمر غير مرغوب فيه وغير مستدام. ولا بد أن يكون هناك نمط حياتى واحد للعالم ككل.

وسيظل هناك بالطبع دائمًا تباينات ثقافية وتاريخية ودينية فى أنماط الحياة. فبعد أن أصبحت السلع عالمية، وكذلك عمليات الشركات، إلى جانب تحول العالم إلى قرية صغيرة بفعل تكنولوجيا المعلومات، يجب ألا يستمر التقسيم الحالى للعالم إلى شمال وجنوب. فما يحدث فى الشمال يؤثر على سكان

الجنوب، ولذلك نجد أن دولاً مثل بنجلاديش تعانى الآن من آثار الاحتباس الحرارى الناتج أساسًا عن الطابع الاستهلاكى فى أوروبا وأمريكا الشمالية. فسرعان ما سيبدأ الشمال فى استشعار الضرر الذى يحل بالكوكب من أفعال سكان الجنوب. لأننا جميعًا فى سفينة واحدة، ولذلك يجب أن نتعلم جميعًا كيف نحمل المسئولية معا وألا سنغرق كلنا.

فيجب أن نتكاتف جميعًا ونصبح يدًا واحدة لنضع الملامح الرئيسية لنمط الحياة العالمى الجديد، حتى نعرف إلى أين يجب أن نوجه التكنولوجيا وابتكاراتنا وقدراتنا الإبداعية. فالتكنولوجيا تتطور فى الاتجاه الذى نوجهها إليه. وإذا لم نفكر فى شىء ما، فلن تتطور التكنولوجيا فى هذا الاتجاه. ولكن إذا أردنا أن نتجه إلى مكان محدد، فسوف تتطور التكنولوجيا لتذهب إليه. فإذا قررنا فعلاً تحقيق نمط حياة عالمى مستدام للعالم كله، فستبدأ عندها التكنولوجيا التى نحتاجها فى الظهور.

وإنه لمن المؤسف أن تتحرك مجهوداتنا الحالية فى الاتجاه المعاكس تمامًا. فمعظم إبداعات العالم المتقدم تركز على نشر نمط غير صحى وغير مستدام للحياة، وعلى نقله إلى دول الجنوب الآخذة فى النمو. فمن خلال حملاتهم التسويقية المؤثرة، تتوسع شركات أمريكا الشمالية وأوروبا القوية فى نشر تأثيرها فى كل جزء فى العالم. فحتى سكان أبعد القرى النائية فى الدول الفقيرة ترغب فى شرب الكوكا كولا والبيبسى كولا، وتدخين سجائر المارلبورو، واستخدام منظف تايد، ومعجون أسنان كريست. فسكان القرى النائية تحلم باستخدام هذه المنتجات والاستمتاع بنوعية الحياة الجيدة التى توفرها. وهذا سبب آخر لضرورة وجود صوت مواز قوى فى السوق العالمى ليلعب دورا مهمّا فى حل معضلة النمو. إضافة إلى التشريعات الحكومية سواء على المستوى القومى أو الدولى.

وتؤثر ديناميكية المنافسة الرأسمالية بين المشروعات على وضع الشركات الاجتماعية ومثيلاتها الصديقة للبيئة حيث تبقى ميزتها أضعف فى السوق على الأقل فى الأجل القصير، بينما تصبح اليد العليا للشركات التى توفر فى تكلفتها

على حساب تلويثها للبيئة ونفس الشيء بالنسبة للمستوى العالمى، فالدول التى لا تفرض قواعد بيئية ملزمة تجتذب الشركات والمشروعات التى تريد أن تعمل فى ظروف لا تحكمها القوانين البيئية.

ولهذا السبب تعد الاتفاقيات الدولية التى تضع القوانين والقواعد لحماية البيئة عنصراً فى غاية الأهمية. فهى الآلية الوحيدة لإيقاف «السباق إلى القاع» من قبل الدول المتنافسة فى السوق العالمى.

وقد كان بروتوكول كيوتو Kyoto وليد الحاجة لتلك الاتفاقيات. وكان الهدف الرئيسى من هذه الاتفاقية هو خفض مستوى انبعاثات الغازات الدافئة بحلول عام ٢٠١٢ لمتوسط يقل ٥٪ عن مستوى عام ١٩٩٠ ـ وخفضه إلى نسبة تقل ١٥٪ عن المعدلات المتوقعة فى ٢٠٠٨ و٢٩٪ مقارنة بالمستوات المتنبأ بها فى ٢٠١٢، إذا لم يكن هناك محاولة للحد من انبعاثات الغازات.

وبالرغم من الانتقادات التى وجهت لخطة كيوتو لعدم مرونتها، فإن استخدام آليات السوق المرنة لتسهيل تحقيق الانخفاضات المقررة فى البروتوكول يعد جزءاً مهمّا من البروتوكول. فالدول المتقدمة (المعرفة فى البروتوكول بدول المجموعة الأولى) التى تجد صعوبة فى تحقيق هذه المعدلات الإلزامية للانخفاض يمكنها أن تقوم بشراء ما يعادلها من أسواق المال أو من خلال ما يعرف «بآلية التنمية النظيفة»، مما يقلل من الانبعاثات فى العالم النامى. لذا فإن هذا النظام يتميز بأنه يعطى الدول عدة طرق تختار منها لتحقيق الهدف النهائى بتخفيض انبعاثات الكربون على المستويين القومى والعالمى.

وقد استكمل التفاوض على بروتوكول كيوتو فى عام ١٩٩٨، ونص على أن يدخل هذا الاتفاق مجال التطبيق بمجرد أن يتم اعتماده من ٥٥ دولة على الأقل، ممن يمثلون مجتمعين منتجى ٥٥٪ على الأقل من إجمالى انبعاثات الغازات الدافئة فى العالم. وقد تحقق هذا باعتماد روسيا للبروتوكول فى نوفمبر من عام ٢٠٠٤. وابتداءً من ديسمبر ٢٠٠٦، بلغ عدد الدول التى اعتمدت البروتوكول ١٦٩ دولة تنتج مجتمعة أكثر من ٦١٪ من انبعاثات الغازات الدافئة فى العالم.

وعلى الرغم من هذا فقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية خارج الاتفاقية، ففى عام ١٩٩٨ وقع نائب الرئيس آل جور ممثلاً لإدارة كلينتون، على البروتوكول غير أنه لم يعتمد من مجلس الشيوخ وظل غير ملزم للولايات المتحدة حتى الآن.

وتعتبر حالة الولايات المتحدة هذه أمراً محزنًا لفشلها فى قيادة الأمم، رغم أنها أكثر الدول امتلاكًا لمقومات القيادة. وقد علقت كل دول العالم على الموقف الأمريكى. كما أن القيادات فى الصين والهند يتخذون من الفشل الأمريكى فى اعتماد للبروتوكول مبرراً لعدم الدخول فى التزامات دولية باتخاذ خطوات جدية نحو حماية البيئة. ففى ربيع ٢٠٠٧ أشار التقرير الجديد لمجلس الحكومات الدولية المعنية بتغير المناخ والتابع للأمم المتحدة، إلى الأهمية المتنامية لدور العملاقين الآسيويين فى دعم جهود مواجهة تغير المناخ، وطالب التقرير كلا من العملاقين باتخاذ خطوات إيجابية بهذا الصدد. غير أن الصحيفة الرسمية للحزب الحاكم فى الصين ردت على هذا التقرير بافتتاحية عنوانها «إن التصريحات والتصرفات غير المسئولة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها أكبر الدول المتقدمة وأكبر منتج للغازات الدافئة، لن يترك سوى انطباعًا بكونها تتسم بقسوة الأغنياء». إن هذه الكلمات، والتى تحظى بتأييد الكثير فى العالم النامى، تعكس التراجع الذى شهدته الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠١ فى منزلتها الأخلاقية العالمية فى مجال الجهود الدوليةمن أجل حماية البيئة العالمية.

إننى لا أزعم أن بروتوكول كيوتو يعتبر وثيقة كاملة، مثله فى ذلك مثل معظم المعاهدات التى طُورت من خلال المفاوضات بين عشرات الدول المستقلة. فعلماء البيئة يختلفون حول التفاصيل الدقيقة لأفضل الخطط التى تحول دون وقوع الآثار المدمرة لتغير المناخ. والواقع أن بروتوكول كيوتو لا يفرض تخفيضات فورية للانبعاثات على دول العالم النامى، بما فى ذلك العملاقين سريعى النمو وهما الصين والهند، وهذا قصور يجب علاجه. وقد اعترف مؤيدو البروتوكول دائمًا بأن الاتفاق لا يمثل إلا خطوة أولى لا بد أن تستكمل بتدابير جديدة مع تطور الوضع البيئى والاقتصادى العالمى.

ويعتبر كيوتو نقطة بداية مهمة ومفيدة لعلاج المشكلة. والواقع أن موقف الولايات المتحدة الحالى الرافض للبروتوكول والرافض فى الوقت نفسه لتقديم أى خطط بديلة للتحكم فى انبعاثات الغازات الدافئة، هو أمر محزن بكل تأكيد ويدل على قصر النظر وسوء التقدير.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن العديد من الجهود تبذل فى الوقت الحالى للتعامل مع مشكلة تغير المناخ، غير أن نتائج تلك المجهودات متباينة. ففى يناير من عام ٢٠٠٦، بدأت المشاركة الآسيوية الباسيفيكية للتنمية النظيفة والمناخ. وبموجب هذه الاتفاقية أعلنت أستراليا والصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب من مائة مشروع بهدف بناء الطاقة الإنتاجية وتكوين سوق للطاقة النظيفة. وتنادى الاتفاقية بوضع أهداف قومية لتخفيض انبعاثات الغازات الدافئة، ولكنها لم تضع أى آلية لضمان تنفيذ تلك الأهداف. وقد قامت الصين بوضع أهدافها الداخلية للحد من التلوث، مستهدفة رفع كفاءة استخدام الطاقة بنسبة ٤٪ سنويًا، ولكنها لم تنجح حتى الآن فى تحقيق هذا الهدف.

لذا فإن مستقبل مشكلتى التلوث العالمى وتغير المناخ غير واضح على الإطلاق. ولا يسعنا هنا، أنا والملايين غيرى من مواطنى الدول النامية القلقين، إلا أننا نتمنى أن تتغير قلوب قادة الدول الغنية وخاصة الولايات المتحدة، وتُتاح الفرصة بالتالى لمواطنى تلك الدول لقيادة المساعى العالمية لتطوير طرق جديدة للحياة أقل تدميرًا وأكثر استدامة وأعلى عائدًا فى الأجل الطويل.

إن المدة المحددة لتحقيق الالتزام الأول فى بروتوكول كيوتو تنتهى فى عام ٢٠١٢. وبحلول هذا التاريخ لا بد أن يكون العالم قد استعد لتبنى معاهدة دولية ملزمة فى مجال تغير المناخ. لقد اتفقت الدول الثمان الكبرى فى اجتماعها فى ألمانيا عام ٢٠٠٧، على «دراسة» مسألة التوصل إلى اتفاق عالمى على تخفيض انبعاثات الغازات الدافئة بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ وذلك تحت مظلة الأمم المتحدة (ولكن الكثير من المجموعات المناصرة للبيئة حول العالم تطالب برفع

نسبة التخفيض المستهدفة إلى ٩٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠). وأنا أتمنى أن تتكون إرادة سياسية كافية داخل الولايات المتحدة تجعلها لا توافق فقط على هذا الهدف بل تتولى دور القيادة فى العمل من أجل تحقيقه.

إذن فمشكلة الفقر فى دول العالم المختلفة شديدة التشابك مع العديد من التحديات الأخرى التى يواجهها الجنس البشرى بما فى ذلك بعض التحديات التى تهدد وجود النوع الإنسانى ككل. الأمر الذى يجعل من إصلاح النظام الرأسمالى وإفساح المجال لنوع جديد من الشركات أسميه أنا بالمشروعات الاجتماعية أكثر حتمية. فلم يعد فعل الصواب مجرد وسيلة لمنح أنفسنا شعوراً أفضل، وإنما أصبح مرتبطًا ببقائنا وبقاء الأجيال القادمة.

وفى الوقت الذى تستمر فيه ممارسة الضغوط على صانعى السياسة لاتخاذ قرارات صارمة لإنقاذ كوكبنا، فإننى أحُث الشباب على تحديد ما ينوون فعله عندما يكبرون. هل هم على استعداد لتصنيف السلع التى يقومون باستهلاكها إلى سلع «حمراء»، وسلع «صفراء»، وأخرى «خضراء» وفقًا لمساهمة تلك السلع الإيجابية أو السلبية فى بقاء كوكبنا؟ وهل هم على استعداد لتبنى المبدأ القائل بأن على كل جيل أن يترك إلى الجيل التالى عالما أكثر صحة مما وجده عليه أول الأمر؟ هل هم على استعداد للتأكد من أن أساليب حياتهم لن تعرض حياة الآخرين للخطر؟ أتمنى ذلك، وأنا على يقين أنهم على استعداد لذلك.

* * *

الفصل الحادى عشر

الفقر مكانه المتاحف

شهد عام ٢٠٠٠ تجمع كل دول العالم فى المقر الرئيسى للأمم المتحدة فى مدينة نيويورك، حيث أعلنوا عزمهم على تحقيق ثمانية أهداف مهمة بحلول عام ٢٠١٥، وكان من بينها تخفيض الفقر إلى النصف. وقد كان هذا إعلانًا جريئًا. فلن تحقق كل الدول هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ ولكن معظمها سيفعل وعند نجاح تلك الدول فى تحقيق أهدافها سنكون على أعتاب قرار آخر أكثر جرأة، ألا وهو القضاء على الفقر فى العالم إلى الأبد. وهو هدف يمكن تحقيقه إذا ما آمنا نحن بإمكانية ذلك، وعملنا على أساس إيماننا.

وبمجرد أن يتم القضاء على الفقر، سيكون علينا إقامة متاحف للفقر لعرض أهواله على الأجيال القادمة. وسوف تتساءل أجيال المستقبل عن الأسباب التى جعلت الفقر يستمر فى المجتمعات الإنسانية لتلك الفترة الطويلة. وكيف أمكن لفئة قليلة من الناس أن ينعموا بالرفاهية، بينما عانى ملايين البشر و ربما مليارتهم من البؤس والحرمان واليأس.

سيكون على كل دولة أن تختار التاريخ المستهدف لإقامة متحف قومى للفقر. ويمكن أن تأتى المبادرة من الحكومة أو من المؤسسات أو المنظمات غير الحكومية أو الأحزاب السياسية أو أى فئة أخرى من فئات المجتمع. ويمكن لمجموعات المجتمع المدنى والطلاب أن يقوموا بتشكيل لجنة من المواطنين لبناء المتحف القومى

للفقر وذلك بحلول تاريخ معين فى المستقبل. وسيمثل هذا التاريخ الرغبة والالتزام بالقضاء على الفقر فى البلاد خلال فترة زمنية معينة. فتحديد تاريخ معين يمكن أن يبنى الإرادة القومية ويشحذ الطاقات الشعبية لوضع الخطط قيد التنفيذ لتحقيق الهدف. ولكن هل يبدو هذا حقيقيًا؟ هل يمكننا حقًا إيداع الفقر فى المتاحف؟

ولم لا؟ إن لدينا الإمكانيات التكنولوجية والموارد. وكل ما نحتاجه هو الإرادة لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى إقامة المؤسسات والسياسات اللازمة لتحقيق الهدف. لقد حاولت فى هذا الكتاب أن أوضح الخطوات اللازمة لخلق عالم آمن وخال من الفقر. وفى هذا الفصل الأخير سأقوم بعرض بعض الأفكار حول الطرق التى يمكن للأفراد والمنظمات من خلالها المشاركة بفاعلية فى بناء العالم الذى نتمناه كلنا.

الوصول إلى عالم أفضل يبدأ بحلم فى الخيال

إن العالم الذى نعيش فيه يتغير بسرعة متزايدة، خاصة فى مجالات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية. ففى ستينيات القرن العشرين، كانت الدول النامية تتشابه فى العديد من الخصائص: فقر مدقع، وأمراض متفشية، وأزمات اقتصادية شديدة ذات طبيعة دورية، ومعدلات مرتفعة فى الزيادة السكانية، وانخفاض فى مستويات التعليم والرعاية الصحية، وتدنى فى معدلات النمو الاقتصادى، وغياب البنية الأساسية، وغيرها. ولهذا لم يكن هناك مجال كبير للتفاؤل. غير أن السنوات الخمسة والثلاثين التالية شهدت تغيراً هائلاً فى الخريطة الاقتصادية، حيث انضمت كل من تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة إلى مجموعة الدول المتقدمة، كما بدأت اقتصادات الصين والهند وماليزيا وتايلاند وفييتنام فى النمو بسرعة. ففى خلال الثمان عشرة سنة الماضية انخفض معدل الفقر فى فييتنام من ٥٨٪ إلى ٢٠٪. حيث أحدثت العولمة، على الرغم مما يشوبها

من أوجه القصور، تغيرات فى مختلف أنحاء العالم لم يكن من الممكن تصورها منذ جيل مضى.

ويمكننا دائمًا أن نضع تخمينات واعية حول ما يحمله المستقبل فى جعبته لدول العالم النامى. لكن الخبرات السابقة تشير إلى أنه عندما تكون الدول جاهزة للتغيير يصبح بإمكانها إحداث التغير بسرعة أكبر مما تتوقعه التخمينات. وعلى وجه الخصوص، فإن التغيرات الهائلة فى التكنولوجيات هى التى تقود معدلات التغير شديدة السرعة التى نشهدها هذه الأيام. ففى الماضى كان الأمر يتطلب أجيالاً كاملة حتى يصبح بإمكان التغيرات السياسية والاجتماعية التأثير فى طريقة تفكير الناس. أما الآن فإن الأفكار الجديدة تنتشر عبر الكرة الأرضية فى أشهر بدلاً من سنوات، وربما حتى فى أيام أو ساعات.

والواقع أن هذا أمر جيد ولكنه فى الوقت نفسه يحمل أخطاراً سيئة. فالتطور التكنولوجى وتقدم الديمقراطية، والطرق الجديدة لحل المشكلات يمكنها الانتشار بسرعة أكبر من أى وقت مضى محققة بذلك منافع لملايين الناس، ولكنه يجعل من الممكن أن تحدث الكوارث بنفس السرعة. فإذا كان مقدراً لنا أن نحظى بقائد عظيم فى دولة كبرى من دول العالم، فإن جميع الناس فى كل أنحاء العالم سيستفيدون من قيادته على الفور. أما إذا كنا أقل حظًا ومُنينا بقائد سيىء على رأس إحدى الدول المؤثرة، فإن العالم بأسره قد يعانى من الاضطرابات، والتفكك الاقتصادى، والحروب. فالحوكمة الجيدة سواء على المستوى العالمى أو على المستوى القومى أهم الآن فى عالمنا المتشابك أكثر من أى وقت مضى.

وما يتسم به عالم اليوم من نمط سريع للتغير، يحتم علينا كأفراد أن تكون لدينا فكرة واضحة عن أين نريد لعالمنا أن يذهب. فإذا ما كنا نأمل فى العثور على الطريق الصحيح والاستمرار فيه، فسيكون علينا الاتفاق على الخصائص الأساسية للعالم الذى نسعى إلى تكوينه. وعلينا فى ذلك أن نضع أحلامًا كبيرة بقدر ما يمكننا التخيل، وذلك خشية أن تضيع علينا الفرص غير المسبوقة التى يقدمها لنا العالم. دعونا نحلم أكبر الأحلام الممكنة ثم ننفذها.

دعونى أقدم لكم قائمة بأمنياتى للعالم الموجود فى أحلامى والتى أتمنى رؤيتها تتحقق بحلول عام ٢٠٥٠، وهذه هى أحلامى، وأرجو أن يتطابق كثير منها مع أحلامكم. وأنا على ثقة أننى سأحب الكثير من أحلامكم لدرجة أنى سأضيفها إلى قائمة أحلامى. وها هى قائمتى:

* لن يكون هناك فقراء ولا متسولون ولا متشردون ولا أطفال شوارع فى أى مكان حول العالم. وسيكون لكل دولة متحفها الخاص للفقر. بالإضافة إلى المتحف العالمى للفقر والذى سيكون موقعه فى آخر دولة نجحت فى القضاء على الفقر.

* لن تكون هناك حاجة لجوازات السفر أو التأشيرات لأى شخص فى أى مكان فى العالم. فكل الأفراد فى العالم سيكونون مواطنين عالميين حقيقيين متساويين فى الدرجة والحقوق والواجبات.

* لن تكون هناك حروب، ولا استعدادات للحروب، ولا مؤسسات عسكرية لخوض تلك الحروب ولن تكون هناك أسلحة نووية أو أى أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل.

* لن تكون هناك أية أمراض مستعصية من سرطان أو إيدز فى أى مكان فى العالم. وسيتحول المرض إلى ظاهرة شديدة الندرة يتوافر لها العلاج الفورى والفعال. وسوف تتوافر الرعاية الصحية عالية الجودة للجميع. أما وفيات الأطفال والوفيات عند الولادة فستكون من علامات الماضى.

* سيكون هناك نظام تعليم عالمى متاح لكل الأفراد من أى مكان فى العالم. وسيتمتع كل الأطفال بالمرح والإثارة فى التعليم ومراحل نموهم المختلفة. وسيكبر كل الأطفال على ضرورة الاهتمام بالغير وتعلم المشاركة، مؤمنين بأن نموهم وتطورهم لا بد أن يكون متسقًا مع نمو وتطور الآخرين فى العالم.

* سيشجع النظام الاقتصادى العالمى كل الأفراد والشركات والمؤسسات على مشاركة بعضهم البعض فى التمتع بالرخاء فى تحقيق الرخاء للآخرين،

والقضاء على عدم العدالة فى توزيع الدخل. كما أن البطالة والتزامات دولة الرفاهية ستتحول إلى مفاهيم لا يسمع بها أحد.

* ستمثل المشروعات الاجتماعية نسبة كبيرة من عالم الأعمال.

* ستكون هناك عملة عالمية واحدة، أما العملات المعدنية والورقية الحالية فستختفى تمامًا.

* ستتوافر التكنولوجيا الحديثة القادرة على اكتشاف ومتابعة كل حسابات البنوك السرية وتعاملات البنوك الخاصة بالسياسيين، والمسئولين الحكوميين، ورجال الأعمال، وأجهزة المخابرات، ومنظمات العالم السفلى، والمجموعات الإرهابية.

* ستتوافر أحدث الخدمات المالية من كل الأنواع لكل الأفراد فى العالم.

* سيلتزم كل الناس بإسلوب حياة مستدام قائم على التكنولوجيات المناسبة. وستكون الشمس والمياه والرياح هى المصادر الرئيسية للطاقة.

* سيتمكن الناس من توقع الزلازل والأعاصير وحالات التسونامى وغيرها من الكوارث الطبيعية بدقة كبيرة قبل وقوع الكارثة بفترة كافية تمكنهم من تقليل الدمار الناتج والخسائر فى الأرواح.

* لن يكون هناك تمييز من أى نوع، سواء على أساس العرق، أو اللون، أو الدين، أو النوع، أو التوجه الجنسى، أو التوجهات السياسية، أو اللغة، أو الثقافة، أو أى عوامل أخرى.

* لن يكون هناك حاجة للورق وبالتالى لن يكون هناك مبرر لقطع الأشجار. وسيكون هناك ورق اصطناعى قابل لإعادة الاستخدام والتحلل البيولوجى ليتم استخدامه فى الحالات التى يتحتم فيها استخدام الورق.

* الوصلات الأساسية ستكون لاسلكية بتكلفة تكاد تكون منعدمة.

* سيتمكن كل فرد من القراءة والاستماع لكل ما يشاء بلغته الخاصة. فالتكنولوجيا ستجعل من الممكن للفرد أن يتحدث ويقرأ ويكتب بلغته

الخاصة، بينما يتلقى المستمع أو القارئ الرسالة بلغته الخاصة أيضًا. فالبرمجيات والأدوات الحديثة ستقوم بالترجمة الفورية لكلام الأفراد أثناء حديثهم، وللنصوص أثناء تحميلها. وسيصبح بمقدور الفرد مشاهدة أى قناة تليفزيونية تبث من أى بلد فى العالم ويسمع الكلمات بلغته الخاصة.

* كل الثقافات والجماعات العرقية والديانات ستزدهر لتصل إلى قمة جمالها وإبداعها لتشارك فى الأوركسترا الرائعة والموحدة للمجتمع الإنسانى.

* سيتمتع كل الأفراد بمناخ يتسم بتشجيع الابتكار، وإعادة هيكلة المؤسسات، وإعادة صياغة المفاهيم والأفكار بشكل مستمر.

* سيحيا الناس فى عالم يملؤه السلام والتناغم والصداقة، ويكرس جهوده لتوسيع حدود الإمكانيات الإنسانية.

إن هذه جميعًا أهداف قابلة للتحقق إذا ما عملنا نحن على ذلك. فأنا أؤمن بأننا كلما مضينا قدمًا نحو المستقبل كلما أصبح من الأيسر علينا الاقتراب من تحقيق أحلامنا. بينما يتمثل الجزء الأصعب فى حسم أمرنا الآن. فكلما اتفق عدد أكبر من الناس على ما نسعى لتحقيقه كلما أصبح بإمكاننا تحقيق أهدافنا بصورة أسرع. إننا ننشغل كثيراً بأعمالنا اليومية والاستمتاع بحياتنا لدرجة أننا ننسى أن ننظر خلال نافذة حياتنا لنرى إلى أين وصلنا فى رحلتنا، وأن نخصص بعض الوقت لنقرر إلى أين نريد الذهاب أساسًا. فحالما نحدد إلى أين نريد الذهاب، سيصبح الوصول إلى هناك أكثر سهولة ويسراً.

فعلى كل منا أن يعد قائمة بأمنياته، لتعكس لنا شكل العالم الذى نتمنى رؤيته عند تقاعدنا. وبعد أن نضع هذه القائمة لا بد أن نعلقها على جدران مكاتبنا لتذكرنا كل يوم بما إذا كنا نقترب من مقصدنا. ثم لا بد أن نصر على أن تأخذنا القيادات فى مجتمعاتنا من قادة سياسيين وخبراء أكاديميين ومعلمين دينيين ومديرين تنفيذيين للشركات إلى حيث نريد. ولنتذكر أيضا أن لكل منا حياة واحدة ليعيشها، فلا بد أن نحياها بطريقتنا، ونختار مقصدنا فيها بأنفسنا.

إن عملية تخيل عالم المستقبل كما نريده هى أحد العناصر المهمة التى تغيب عن نظمنا التعليمية الحالية. فنحن نعد طلابنا لشغل المناصب المختلفة والنجاح فى مستقبلهم الوظيفى، ولكننا لا نعلمهم التفكير كأفراد فى طبيعة العالم الذى يسعون لخلقه. فلا بد أن يكون هناك صف فى كل مدرسة ثانوية أو جامعة يركز فقط على هذه النقطة. فيُطلب من كل طالب إعداد قائمة أمنيات، ثم يشرح لزملائه الأسباب التى تدعوه إلى تمنى تلك الأمنيات. ويكون لباقى الطلبة تأييد تلك الأفكار، أو تقديم بدائل أفضل منها، أو تحديها. ثم ينتقل الطلاب إلى مناقشة الكيفية التى يمكنهم بها تحقيق العالم الذى يحلمون به، وما يمكنهم فعله للمساهمة فى تحقيق ذلك، وما هى العقبات التى تواجههم، وكيف يمكن خلق المشاركات والمنظمات والمفاهيم والأُطر المختلفة وخطط العمل لتعزيز الهدف. وسيكون الهدف ممتعًا، والأهم من ذلك أنه سيكون بمثابة إعداد جيد لرحلة حياة مثيرة.

خطوات عملية تجاه عالم الأحلام

إن الحلم بعالم أفضل هو أمر ممتع. ولكن ماذا يستطيع الأفراد فعله للمساهمة فى جعل هذا العالم أقرب للتحقيق؟ إن إحدى الخطوات العملية فى هذا الاتجاه تتمثل فى إقامة منظمة صغيرة تحقق جزءًا من الهدف، وهو ما أطلق عليه «منتدى التحرك الاجتماعى».

ويمكن أن يقتصر منتدى التحرك الاجتماعى على ثلاثة أفراد يتحدون معًا للعمل على حل مشكلة محلية صغيرة يمكن التحكم فيها. وإذا أراد الآخرون الانضمام فإن هذا سيكون أمرًا جيدًا. ولكن إذا كان العدد ثلاثة مناسبًا لك، فلا تحاول التوسع فى الأعضاء أكثر من ذلك. ويمكنك أن تسمى المنتدى الخاص بك اسمًا مميزًا خفيفا جادًا ينم عن الابتكار، أو بدلاً من ذلك يمكنك أن تسميه بأسماء أعضائه، مثل منتدى كاثى وكوشال ولى للتحرك الاجتماعى، أو منتدى جوبرا للتحرك الاجتماعى، أو منتدى لمسة ميداس للتحرك الاجتماعى، أو أى اسم آخر.

وبمجرد أن تكوّن المنتدى الخاص بك، عليك أن تضع خطة التحرك لمدة عام ومن الأفضل أن يظل الأمر بسيطًا. فيمكن مثلاً أن تكون الخطة هى مساعدة شخص واحد عاطل عن العمل، أو شخص مشرد، أو أحد المتسولين فى الحصول على عمل يدر عليه دخلاً ويضعه على بداية الطريق للخروج من الفقر. فيتعين اختيار الفقير الذى ترغب فى مساعدته، وتجلس معه أو معها لتتعرف على مشكلته أو مشكلتها فيما يتعلق بالحصول على الدخل، ثم تجد حلاً لتلك المشكلة.

وأنا أنوى إقامة موقع إلكترونى تستطيع فيه تسجيل منتدى التحرك الاجتماعى الخاص بك. كما يمكن على هذا الموقع عرض خطتك لهذا العام، وتسجيل أفكارك وما تعرضت له خلال عملك من إثارة وإحباط، وإظهار ما تحققه من تقدم، وعرض صور متعلقة بمشروعك. إن الأمر لا يتطلب خبرات خاصة أو وثائق تفويض أو موارد معينة لبدء المنتدى، فكل ما تحتاج إليه هو الرغبة والمبادرة لإحداث فرق. وإذا قمت فى نهاية كل عام بتقديم تقرير عن أعمال المنتدى بالإضافة إلى خطة التحرك للعام الجديد فإن تسجيل المنتدى الخاص بك سيمتد للعام القادم. ويمكن لأى شخص أن يزور الموقع الذى يضم كل المنتديات النشطة فى أى وقت، وأن يتواصل معهم من خلال هذا الموقع.

ويمكن أن ينصب منتدى التحرك الاجتماعى على أى عدد من المشكلات والفرص المحلية فمثلا هل هناك منطقة مهجورة فى حَيِّكَ تتراكم فيها القمامة وتنتشر منها الأمراض؟ عند هذه المنطقة يمكن أن تقيم منتدى لتحسين الحى لتحويل تلك المنطقة إلى استخدام أفضل، مثل إقامة حديقة عامة، أو ملعب، أو مركز لإعادة تدوير المخلفات، وإدخال نشاط جديد لمدرسة الحى، أو أى استخدام آخر.

وإذا كنت تعيش فى دولة نامية فإن برنامج أعمال المنتدى الخاص بك يمكن أن يبنى على مساعدة أحد المتسولين على إيجاد عمل أو إقامة مشروع لنفسه، أو إعادة المتسربين من الدراسة إلى المدرسة من جديد، أو مساعدة أحد المرضى على

الحصول على الرعاية الصحية المناسبة، أو تحسين الصرف الصحى وجودة مياه الشرب فى قريتك.

بعض منتديات التحرك الاجتماعى تظل صغيرة ولكن أعمالها تبقى فى ذات الوقت شديدة الفاعلية. أما البعض الآخر فينمو ويكبر حتى إن بعضها يتحول إلى مشروعات اجتماعية. ففكرة أحد المنتديات يمكن أن تلهم منتديات أخرى لتكرار الفكرة. ويمكن لعدد من المنتديات أن تنمو لتتحول إلى برامج رئيسية لديها القدرة على تحويل مسار أمم بأكملها. كما يمكن أن يصبح لبعض المنتديات تأثير عالمى من خلال تطويرها لأفكار مبتكرة للتعامل مع المشكلات الخطيرة.

وإلى جانب إقامة منتديات التحرك الاجتماعى فإن هناك خطوات عديدة يمكن للأفراد اتخاذها لدعم فكرة العمل الاجتماعى. فإذا كنت مدرسًا أو إداريًا بأحد المدارس أو الكليات أو الجامعات فيمكنك المساعدة فى إقامة دورة تدريبية لتعريف شباب رجال الأعمال بالأعمال الاجتماعية. وإذا كنت عضواً فى جماعة دينية أو مدنية فيمكنك المساهمة فى تنظيم سلسلة من المحاضرات والاجتماعات والمؤتمرات حول الفرص المتاحة للأعمال الاجتماعية فى مجتمعك. إذا ساعدت فى إدارة أو الإشراف على مخصصات الاستثمار لأحد المدارس أو صناديق المعاشات أو منظمة دينية أو غيرها من المؤسسات، فيمكنك أن تتقدم باقتراح تخصيص جزء من تلك الموارد للأعمال الاجتماعية. وبالطبع إذا كنت أحد أعضاء الإدارة التنفيذية لإحدى الشركات فيمكنك أن توضح للمدير التنفيذى للشركة أو لمجلس الإدارة قيمة الأعمال الاجتماعية، ويمكنك أن تتقدم باقتراح لإقامة مشروع اجتماعى باستثمار جزء من أرباح الشركة وذلك بعد موافقة المساهمين.

ولعل أكثر جوانب هذا المسعى تحديًا وأهمية تتمثل فى تصميم الأعمال الاجتماعية، والذى يتطلب تسخير كل طاقاتنا الإبداعية والتخيلية لابتكار أفكار ممتازة لمشروعات تتعامل بكفاءة مع أهداف اجتماعية مهمة. وتتمثل إحدى طرق التوصل إلى أفكار للمشروعات الاجتماعية فى إقامة المسابقات فى مجال تصميم

المشروعات. أما تمويل تلك المسابقات فيمكن أن يقوم به الأفراد أو المنظمات، مثل المدارس والمؤسسات وغرف التجارة والشركات والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الدينية والمجموعات المدنية وصناديق رأس المال وصناديق الاستثمار وغيرها. ويمكن لمنتديات التحرك الاجتماعى أن تشارك فى تلك المسابقات أو أن تقيم مسابقاتها الخاصة.

ويمكننى تصور المسابقات المحلية والإقليمية وحتى العالمية، يشارك فيها المئات بل الآلاف من المتسابقين يتنافسون فيما بينهم على صياغة أكثر مفاهيم الأعمال الاجتماعية فاعلية وطموحًا وإثارة. ويمكن أن تشمل الجوائز المقدمة فى تلك المسابقات توفير التمويل اللازم للمشروعات المقترحة، وتعريف الفائزين بالمستثمرين الاجتماعيين الحاليين ومقدمى رأس المال الاجتماعى والمقرضين ممن قد يرغبون فى تبنى إنشاء المشروعات الجديدة. كما يمكن نشر كل المقترحات المقدمة على شبكة الإنترنت وذلك لإلهام المشاركين فى المسابقات القادمة، أو لتقديم الأفكار الجديدة للمنظمين ممن يرغبون فى إقامة مشروعات اجتماعية.

لقد بدأت فى الترويج لفكرة إقامة مسابقات تصميم المشروعات الاجتماعية منذ عدة سنوات، والآن أعلنت المجلة التايوانية «بيزنس ويكلى» بالفعل عن إقامة مسابقة من هذا النوع. وقد رصدت المجلة ١,٥ مليون دولار كجائزة لأفضل عشر أفكار، والتى سيتم إعلانها فى نوفمبر من عام ٢٠٠٧، إننى فى غاية السرور لقيام هذه المبادرة، وأتطلع بشوق لحضور حفل توزيع تلك الجوائز.

حدود جديدة للمؤسسات

ستجد المؤسسات الخيرية، وخاصة تلك المقامة بواسطة القيادات اللامعة فى مجال الأعمال، مفهوم المشروعات الاجتماعية مفهومًا جذابًا. فخلال القرن العشرين قدمت المؤسسات التى أنشأها المنظمون الرئيسيون فى العصر الصناعى، مثل جون روكفيلر، وهنرى فورد، وأندرو كارنيجى، الدعم لعدد من أهم المشروعات الخيرية فى العالم. وقد أصبح الدور الذى يلعبه العمل الخيرى أكثر

وضوحًا فى السنوات الماضية، وذلك نتيجة لأنشطة أكبر وأحدث المؤسسات. ففى عام ٢٠٠٠ أنشأ مؤسس ميكروسوفت وزوجته مؤسسة بيل وميلندا جيتس، والتى بلغ حجم الموارد المتاحة لها، فى مارس ٢٠٠٧، ٤, ٣٣ مليار دولار، وهو أكبر مبلغ خصص لإقامة مؤسسة خيرية. كما قام وارين بافيت فى يونيو من عام ٢٠٠٦ بإعلان خطة للتبرع بمبلغ ٣٧ مليار دولار من ثروته الخاصة لمؤسسة جيتس، فيما يعد أكبر تبرع فردى للأعمال الخيرية فى العالم. ويعتبر وارين بافيت وبيل جيتس بالإضافة إلى كارلوس سليم حلو قطب الاتصالات المكسيكية، أغنى ثلاثة فى العالم.

اننى أؤمن أن المستقبل سيشهد تحول القائمين على الأعمال الخيرية بقوة نحو المشروعات الاجتماعية. فحيث أن معظم القائمين على الأعمال الخيرية ينتمون فى الأصل إلى عالم الأعمال، فسيعلمون أن الدولار الذى يوجه للمشروعات الاجتماعية أكثر قوة من مثيله الموجه للأعمال الخيرية. فالدولار المستخدم فى الأعمال الخيرية يستفاد به منه مرة واحدة فقط، بينما الدولار المستخدم فى المشروعات الاجتماعية يعاد استخدامه مرات ومرات بطريقة لا نهائية، وبهذا ينفع المزيد والمزيد من الناس. بالإضافة إلى هذا فإن فكرة المشروعات الاجتماعية ستجتذب القائمين على الأعمال الخيرية لأنها ستمكنهم من استغلال خبراتهم فى عالم الأعمال وتوجهها للتعامل مع بعض أصعب مشكلات العالم.

ولو أن وارين بافيت قد طلب نصيحتى، لكنت نصحته بأن يوجه جزءاً من هذا المبلغ لإقامة مشروع اجتماعى يستهدف توفير تأمين صحى عالى الجودة بأسعار معقولة لسبعة وأربعين مليونًا أمريكيًا لا يملكون تأمينًا صحيًا. وإذا ما شارك بافيت نفسه، وهو عبقرى الأعمال والخبير فى مجال التأمين، فى تصميم هذا المشروع الاجتماعى، فإن النتيجة المتوقعة هى أن: الشركة ستحظى بنجاح باهر، وسيُسجل بافيت فى تاريخ التأمين الصحى الأمريكى كصاحب أول عمل رائد على هذا المستوى.

نهاية الفقر

مع انتشار الوعى بالمشروعات الاجتماعية وتوجه مزيد من الناس نحو إقامة هذه المشروعات، يمكننا أن نقترب أكثر وأكثر من تحقيق الهدف الأساسى، وهو عزل الفقر للأبد فى متاحف الفقر.

هل هذا مستحيل؟ إطلاقًا، فقد مضت أوقات تخيلنا فيها أن بعض الأمراض المعدية لا يمكن القضاء عليها. وقتلت تلك الأمراض ملايين الأفراد كل عام، وقد أفترض الكثير من الناس أنها أصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياة الإنسان. أما الآن وبفضل الإبداع الإنسانى والأبحاث العلمية والجهود الدؤوبة للعاملين فى مجال الصحة العامة، فقد تم عمليًا القضاء على بعض تلك الأمراض. وأصبحت الطريقة الوحيدة التى يمكن بها للعلماء دراسة تلك الأمراض هى من خلال عينات الميكروبات فى معامل محاطة بحماية فائقة. لماذا لا نسعى لتحقيق نفس الشىء بالنسبة لمرض الفقر؟

لا بد أن يصبح هذا هدف الناس فى كل قرية ومدينة وإقليم ودولة. فالأمر لا يتطلب سوى بعضًا من الناس يقولون «هيا نتعاهد على العمل سويًا حتى نخرج آخر فقير فى قريتنا من الفقر». ويتطلب الأمر عددًا أكبر قليلاً إذا ما كان التعهد سيشمل مدينة أو دولة أو مقاطعة محلية. وإذا ما تحقق هذا الهدف فى موقع تلو الآخر، فسيأتى الوقت الذى تصبح فيه متاحف الفقر هى المكان الوحيد الذى يمكن لأطفالنا وأحفادنا التعرف من خلاله على ماهية الفقر.

إذا ما نظرنا للوراء على التاريخ الإنسانى، سنجد أنه من الجلى أننا نحصل دائمًا على ما نريد أو ما نفشل فى رفضه. فإذا كنا لا نحقق شيئًا ما فإن هذا يرجع إلى أن هذا الأمر لم يرسخ كهدف فى أذهاننا. إننا نقبل بقيود نفسية تمنعنا من القيام بما ندعى أننا نريده. إننا الآن نتقبل حقيقة أنه سيظل هناك دائمًا فقراء حولنا، وأن الفقر جزء من الحياة الإنسانية. والواقع أن قبولنا بتلك الفكرة هو بالضبط ما يجعل الفقر مستمرًا فى التواجد من حولنا. فإننا إذا ما آمنا أن الفقر

لا يمكن القبول به، وأنه لا مكان له فى أى مجتمع متحضر، فإننا سنقيم المؤسسات والسياسات المناسبة لخلق عالم خال من الفقر.

فالفقر موجود لأننا بنينا فلسفتنا الحياتية على افتراضات تسىء تقدير القدرات البشرية، وذلك بوضع مفاهيم ضيقة مثل مفهومنا عن الأعمال والذى يجعل من الربح الهدف الأساسى الوحيد، ومفهومنا عن الجدارة الائتمانية والذى يلغى الفقراء أتوماتيكيًا، ومفهومنا عن التنظيم والذى يتجاهل القدرات الإبداعية للغالبية العظمى من الناس، ومفهومنا عن التوظيف والذى يحول الإنسان من مبدع نشط إلى متلق سلبى. كما أننا طورنا مؤسسات بصورة نصف مكتملة على أفضل تقدير، مثل نظامنا الاقتصادى والمصرفى والذى يتجاهل نصف العالم. فالفقر موجود بسبب تلك الإخفاقات الفكرية وليس نتيجة لأى نقص فى القدرات الإنسانية.

إن كل البشر لديهم من الطاقات الداخلية ما يخولهم للاهتمام ليس فقط بأنفسهم، وإنما أيضًا بالمساهمة فى تحسين أوضاع العالم ككل. البعض تأتيه الفرصة لاكتشاف طاقاته إلى حد ما، لكن الكثيرين لا يحصلون أبدًا على أى فرصة خلال حياتهم لاكتشاف المنحة الرائعة التى ولدوا بها، فيموتون دون اكتشافهم ويظل العالم محرومًا من كل ما كان بإمكانهم تقديمه.

لقد مكننى عملى ببنك جرامين من الاتصال الوثيق بأفقر الفقراء. وقد منحتنى هذه التجربة إيمانًا راسخًا بالقدرات الإبداعية الخلاقة للبشر. فالإنسان لم يولد ليعانى آلام الجوع والفقر. وكل من يعانى تلك الآلام لديه من القدرات ما يمكنه من التحول إلى إنسان ناجح مثله فى ذلك مثل أى إنسان آخر فى العالم.

لذا فمن الممكن القضاء على الفقر فى عالمنا لأنه ليس من طبيعة الإنسان، فقد فرض عليه بشكل اصطناعى. ولا بد من تكريس أنفسنا للقضاء على الفقر فى أقرب وقت ممكن، حتى نضع الفقر فى المتاحف إلى الأبد.

* * *